متطلبات العدالة الاجتماعية في ضوء الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية (بحث سوسيوديموجرافي)

عبد المعبود محمد عبد الرسول(*)

الملخص

يسعي البحث لاستشراف مستقبل تنفيذ الاستراتيجية السكانية الجديدة 2015:2030 وكيفية تحقيق أهدافها ولاسيما الهدف الرابع والخاص بالعدالة الاجتماعية من خلال تقليل التباينات التنموية بين الأفراد والاسر والأقاليم، ويستعين البحث بآراء الخبراء والمهتمين، ويستخدم (أسلوب دلفي المطور لأولويات السياسة) Delphi policy priorities وكذلك الاحصاءات والتقارير السكانية والتنموية العالمية والمحلية.

ويتضمن عرضاً موجزاً لاهتمام علم الاجتماع بتطبيق العدالة الاجتماعية، ومقاربة سوسيوديموجرافية للاستراتيجية السكانية وبعض الدراسات السابقة، ثم توضيحاً للفرص والتحديات المختلفة، وكيفية تنفيذ الاستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية من وجهة نظر الخبراء المختارين وكذلك من جملة ما انتهي إلية البحث ومقترحاته، والتي أكدت علي ثلاثية التنفيذ الواعي للاستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية من خلال برامج ومشروعات التنمية البشرية المستدامة.

(*) مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

The requirements of justice in light of the national strategy of .population and development: A socio – demographic study

Abdul Maboud Mohammed Abdul Rasul

"Abstract"

This study aims to predicting the future concerning the execution of new population strategy 2015:2030 and how to achieve its goals, especially that one related to Social Justice, through reducing developmental variations between individuals, families, and regions. The study makes use of experts' opinions by applying Delphi policy priorities technique. It also uses statistics, and population and development reports, both national and international.

Moreover,the research briefly discusses the interest of sociology in applying the principles of Social Justice. In addition, it presents a social demography of population strategy using literature review. It shows the various chances and challenges, and how to carry out population strategy and Social Justice according to experts'visions. The study stresses the necessity of purposeful executionof population strategy and Social Justice Requirements through development programs and projects.

تقديم :

تبحث المجتمعات دوماً – منذ بداية التجمعات الإنسانية – عن حياةٍ لائقةٍ وحقباً أكثر عدلاً وإنصافاً واستحقاقا مستداماً، وتبرهن أقدم وأحدث الكتابات والنقوش وبعض العادات والنظم والسياسات المتواترة والمتوارثة عن ذلك ؛ حيث تتجلي في آله العدالة "ماعت " عند الفراعنة القدماء، وقوانين حمورابي، وأعمال ((نايايا ونيتي Nyaya , Niti)) لدي الهنود القدماء.. تشير الأولي للتنظيم العادل للوصول للحق والصواب، والثانية توضح طرق الحياة التي ينبغي أتباعها لتحقيق العدالة، كما تظهر في تصورات اليونانيين عن المدينة الفاضلة ، ثم ترتقي مقاصد ومرتكزات العدالة بكل أنواعها واستحقاقاتها في الأديان السماوية وخاتمها الإسلام، والذي حضت آياته وسننه علي أحقية العدالة حتي مع الأعداء، مصدقا لقول الله تعالي { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ } [المائدة: 8].(1)

وهكذا حظيت قضية العدالة عامة والاجتماعية خاصة بالاهتمام العام ولاسيما من قبل العلماء والساسة والتنفيذيين، وعبر عن ذلك ابن خلدون حين قال ((إن إرهاف الحد مضر بالملك ومفسد له في الأكثر....وأن الظلم مؤذن بخراب العمران والعدل هو الضامن للملك والعمران)).(2)

وتأكيداً علي ذلك جاءت إسهامات رواد العقد الاجتماعي بجعل العدالة الاجتماعية حقا أساسيا من حقوق الإنسان وكافة السكان، ثم التأملات الفلسفية "لجون رولزJohn Rawls، وتشارلز بيتز Charles R.Beitz، ويورجين هابرماس Jurgen Habermas"(3) وغيرهم، حتي إسهامات بعض علماء الاجتماع بتحويل استحقاقات العدالة الاجتماعية من المأزق الفلسفي إلي الفعل الميداني، ومروراً بكتابات الاقتصاديين المعاصرين أمثال "أمارتياسين Amartyasenوتوماس بيكتي Tomas Piketty" وتواصلاً مع الجهود العالمية والإقليمية والمحلية بأولويات العدالة الاجتماعية الكونية في ظل العولمة وأجنده العالم لما بعد 2015، خاصة في ظل التقدم البطيء والإخفاق العالمي المحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG_2).

وهذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة – بان كي مون ليقول – في الاجتماع التشاوري وفريق العمل بشأن تضمين الأبعاد السكانية في إطار أهداف التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد 2015 (SDG_2) والتي تتضمن 17 هدفاً و169 غاية و300 مؤشراً– : ((إن الولوج إلي عصر جديد لما بعد 2015 – يقوم علي العدالة الاجتماعية – يقتضي ضرورة رؤى جديدة وإطاراً قادراً علي الاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة))(4) .وتخصيص يوم 20فبراير من كل عام للعدالة الاجتماعية، خاصة بعد ما تفاقمت فجوات التباين والتمايز والهوة السحيقة بين سكان العالم قاطبة، حيث يستأثر 85 شخص فقط علي نصف ثروة العالم ككل، كما أن نصيب أغني 1% علي مستوي العالم زاد من 44% من ثروة العالم 2009 إلي

48% عام 2014، ويتوقع تقرير أوكسفام OXFAMأن 1% من سكان العالم عام 2016 سيملكون أكثر مما يملكه 99% من السكان.(5)

ويزداد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني سوءا في المنتمي الإقليمي والمحلي، مما أدي إلي بزوغ فجر ثروات ، وهو ما أطلق عليه الربيع العربي، حيث تسيدت شعارات ومتطلبات العدالة الاجتماعية والعيش والحرية الهتافات والطموحات والخطط والسياسات – والتي لم ترق بعد للانجازات – وكان منها إطلاق الحكومة المصرية في 8 نوفمبر 2014، الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015 : 2030م وبعض الاستراتيجيات المنبثقة منها مثل((إستراتيجية الحد من الزواج المبكر،والإستراتيجية القومية للصحة الإنجابية، وإستراتيجية مواجهة ختان الإناث،وإستراتيجية تضمن منظور النوع الاجتماعي، وإستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة))(6)

ونظراً للإرتباط الوثيق والتأثيرات التبادلية بين ديناميات السكان ومتطلبات العدالة الاجتماعية في إطار التنمية البشرية المستدامة ..فقد أفردت الإستراتيجية السكانية الجديدة هدفاً رئيساً لها للعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلي تضمينها في الأهداف الأخرى، وقد جاء ذلك استجابة للنص الدستوري في ((المادة 41)) من الدستور الأخير 2014 ، والذي يلزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يحقق التوازن والعدالة الاجتماعية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما دفع الباحث إلي محاولة لصياغة مقاربة سوسيوديموجرافية في هذا الموضوع الجدير بالاهتمام لحظيا ومستقبلا ، ويمكن إيجاز محتوياته وإجراءاته فيما يلي:

أولا: موضوع البحث:-

يهتم هذا البحث بعرض وتحليل مبادئ وأهداف الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015:2030م وأهدافها التفصيلية والفرعية، ومدي تضمنها لمتطلبات واستحقاقات العدالة الاجتماعية للسكان ، وكذلك كيفية بناء وتنمية القدرات والخصائص السكانية بما ينعكس علي سرعة وسهولة الحصول علي الخدمات والاستحقاقات الدائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الفقراء والمهمشين في كل المناطق والأقاليم الجغرافية، والتي تؤكد الدراسات السابقة والإحصاءات والتقارير التنموية والاجتماعية أنهم الأكثر حجما وإنجابا وحاجة للعدالة الاجتماعية من خلال سياسات واستراتيجيات شاملة وعادلة ومنصفة في إطار التنمية البشرية المستدامة طول دورة الحياة للأفراد والأسرة وليست بقرارات وشعارات لحظية.

وقد انطلقت الإستراتيجية السكانية الأخيرة لتواجه عدة تحديات سكانية واجتماعية واقتصادية وغيرها، متمثلة بإيجاز فيما يلي:

- ارتفاع متزايد لإعداد المواليد في مصر يزيد عن 2,6 مليون طفل سنوياً طبقاً للإحصائيات الأخيرة في أبريل 2015 والمسح السكاني الصحي 2014 وهو ما يزيد عن مواليد 4 دول كبري بالعالم هي (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا) مما يضيف أعباء متراكمة علي كافة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والإعالة الاقتصادية والديموغرافية وتقلص فرص العدالة

الاجتماعية، خاصة بعد ما أصبح نصف سكان مصر أقل من 25عاما[7]، وقد بلغوا (88) مليونا في فبراير 2015، ويتوقع طبقاً للإسقاطات المتوسطة أن يصلوا إلي ما يقرب من(110) مليون نسمة في سنة2020 .

- ارتفاع معدل الإنجاب الكلي إلي(3,5) طفل لكل سيدة بعدما انخفضت في بداية الألفية الجديدة إلي 3 أطفال لكل سيدة، بما يشير إلي عدم جدوي السياسات والاستراتيجيات السكانية السابقة في تحديد أهدافها الموضوعة لطفلين لكل أسرة بحلول 2017.
- تزايد نسبة الفقراء والمحرومين من الخدمات والرعاية الصحية والإنجابية والاستحقاقات الاجتماعية، بما ينذر بتفاقم المشكلات الاجتماعية والسكانية المترتبة علي ذلك. وقد أكد تقرير الوضع الاجتماعي العالمي والمحلي لعام 2013 أن عدم العدالة الاجتماعية لا يضر فقط بالفئات الفقيرة ولكنه يؤثر علي حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلي جودة الحياة بصفة عامة [8] ؛ حيث يمتلك 2% من السكان 40% من إجمالي الدخل القومي، بينما يحصل 68% من السكان علي ربع الدخل القومي .
- ارتفاع نسبة البطالة وما يترتب عليها من مشكلات أخرى، حيث تؤكد التقارير والإحصاءات العالمية والمحلية علي ارتفاع البطالة في مصر لتصل إلي 14% عامي 2014، 2015م ، وتصل بين النساء إلي 27% ..هذا بالإضافة إلي البطالة الموسمية والعاملين في أعمال وقطاعات هامشية؛ مما أدي إلي تضاعف وتصاعد الاحتجاجات والإضرابات طلباً للعدالة الاجتماعية حتي وصلت إلي 5232 احتجاجا 2013م ، وغالبا ما تصل لحد العنف الشامل المؤثر علي استقرار وتقدم المجتمع [9] .
- استمرار وتزايد اتساع الفجوة والتفاوت في المؤشرات السكانية والتنموية بين الأفراد والأسر والتجمعات السكانية والأقاليم الجغرافية (بالريف والمناطق العشوائية والحدودية)[10]
- تراجع جهود التسويق الاجتماعي للبرنامج السكاني بمصر، وضعف الآنشطة والبرامج التثقيفية والتنموية، في مقابل الاعتماد علي خدمات تنظيم الأسرة والتي لا تخلق الطلب عليها ،وإنما تساعد علي وضع الرغبة فيها موضع التنفيذ، وهو ما يؤكد حقيقة أن المشكلة السكانية أزمة اجتماعية وثقافية واقتصادية وليست طبية فقط، وهو ما يستلزم النهج الحقوقي والتشاركي والتنموي للتعامل معها.[11]
- عدم استثمار الهبة الديموغرافية Demographic Dividend والتي من المفترض أن تفتح فرصا إنتاجية واستثمارية وتنموية فاعلة وقادرة علي إحداث تحولات مجتمعية فاعلية وتنافسية عالمية، حيث ترتفع نسبة الشباب أقل من 30 سنة لحوالي 60% ويشكلون قيمة سكانية تنموية مهدرة بل ومهددة لاستقرار وتقدم المجتمع.

وبالتالي هل تستطيع الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية الأخيرة أن تساهم في تضمين وتحقيق العدالة الاجتماعية للسكان خاصة المستهدفين حجماً ونوعاً

ومكانة ومكانا؟ وما هي آراء الخبراء والتنفيذيين المهتمين بالإستراتيجية السكانية الأخيرة في ذلك، في ظل تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة بالمجتمع المصري، وما هي مقترحاتهم الآنية والمستقبلية ؟

ثانيا: أهميه البحث :-

هناك عدة مبررات علمية ومجتمعية واستشرافية للبحث يمكن إيجازها علي النحو التالي:

أ- الأهمية العلمية:

تواصلا مع أهداف ومجالات علم اجتماع السكان في الحاجة إلي تقديم عرض وتحليل علمي "اجتماعي سكاني" Socio-demographic للإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015: 2030 ومدي تضمنها وتنفيذها لإجراءات تطبيق العدالة الاجتماعية للسكان بالمجتمع المصري، وعلي كافة المستويات والأقاليم وطوال دورة الحياة للأفراد والأسر، كذلك تحديد مدي توافق مبادئ وأهداف الإستراتيجية السكانية مع متطلبات العدالة الاجتماعية لكافة السكان في إطار التوجيهات العالمية والإقليمية والمحلية بدمج الأبعاد السكانية في إطار أهداف التنمية البشرية المستدامة لما بعد 2015، وكيفية بناء المنعة لدرء المخاطر بين السكان طبقاً لتقرير التنمية البشرية 2014، وكذلك برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994+20 ، وارتباطا بالتجارب العالمية والإقليمية واستنارة بآراء الخبراء والتنفيذيين في هذا الموضوع الهام.

ب- الأهمية المجتمعية:

تقديم وتحليل آراء نخبة من الخبراء والعلماء والتنفيذيين المهتمين بموضوع السياسات والاستراتيجيات السكانية والاجتماعية والتنموية، في كيفية تحقيق الأهداف التفصيلية والفرعية – الكمية والكيفية – للإستراتيجية السكانية الأخيرة بالمجتمع المصري، وهو ما يعرف "بجوامع الفكر Think Tanks" في المشورة وصناعة وصياغة اتخاذ القرارات واختيار أنسب الأساليب التنموية والتشاركية والحقوقية لأكثر القضايا الاجتماعية والسكانية ارتباطاً وتأثيراً في مسيرة وتقدم المجتمع المصري، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة والتي تستلزم تحقيق العدالة الاجتماعية واقعا وفعلا لا شعارا زائفا ومبهما ونصاً غائبا بين الأكثر حاجة من السكان الآن ومستقبلاً.

ت- الأهمية المستقبلية:

إسهام البحث في استشراف وصياغة بعض سيناريوهات المستقبل ووضع البدائل المحتملة كإحدى الخطوات الهامة للتأقلم مع المتغيرات والتحولات الاجتماعية والسكانية المطردة والمؤثرة في مدي تحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة للإستراتيجية السكانية في تقديم وإتاحة كل استحقاقات العدالة الاجتماعية للسكان، بالإضافة إلي كيفية استثمار الهبة السكانية والتي من الواجب أن ينعم بها المجتمع المصري الآن وحتي منتصف القرن الحالي، وكيف يمكن تنمية التأمل

والخيال السوسيوديموجرافي كأحد آليات فهم وتحليل واستشراف الواقع الاجتماعي والسكاني كما تصوره بعض العلماء والباحثين المهتمين مثل ((و.ت.س. جولد W.T.S.Gould وكالدويل Caldwell وبلوم Bloom وكاننج Caning)) الذين أجمعوا علي أن لمصر فرصا كبيرة لتصبح أول نمراً اقتصادياً إفريقيا(12) First To become economic tiger Africa's

ثالثاً: أهداف البحث:-

يهدف البحث عامة إلى رصد وتحليل واستشراف آليات الاستراتيجية السكانية 2015 :2030 لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين الأفراد والفئات والمناطق الجغرافية من خلال نهج دورة الحياة (كما ورد في نص الوثيقة الهدف الرابع) ، أما الأهداف الفرعية فمنها:

1) تقديم مقاربة سوسيوديموجرافية لارتباط واندماج أهداف الاستراتيجيات السكانية باستحقاقات العدالة الاجتماعية وهو الحوار والجدل المحتدم بين عدة علوم ومداخل خدمية وتنموية وحقوقية مختلفة عالمياً ومحلياً في إعداد وتنفيذ أهداف التنمية البشرية المستدامة لما بعد 2015.
2) التعرف علي أهم رؤي ومقترحات الخبراء والتنفيذيين المهتمين بالسياسات والاستراتيجيات السكانية والعدالة الاجتماعية محليا وإقليميا وعالميا "حيث شارك بعضهم في إعداد وصياغة السياسات السكانية والاجتماعية وكذا مؤشرات العدالة الصحية والاجتماعية علي المستوي العالمي ."سيأتي لاحقاً التوصيف العلمي والعملي لهم".
3) الكشف عن الفرص والتحديات الراهنة والمستقبلية لتحقيق أهداف الإستراتيجية السكانية عامة والمتعلقة بالعدالة الاجتماعية عامة المستقرة وطويلة الأمد ، وليست القاصرة والعابرة، وتحديداً للفرصة والهبة الديموجرافية التي تتمتع بها مصر الآن.
4) عرض ومناقشة آليات ومستجدات وزارة الدولة للسكان وفروعها بالمحافظات لتنفيذ الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية، وهل ستطور من أ دورها مع الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المنوطة بتحقيق الإستراتيجية السكانية أم سيبقي كما هو في السابق.

رابعاً: تساؤلات البحث:-

1) ما الإسهامات العلمية والتجارب الواقعية والممارسات السلوكية لإدماج السياسات والاستراتيجيات السكانية بالعدالة الاجتماعية ومتطلباتها بين السكان، وكيفية الاستفادة منها وتحقيقها في المجتمع المصري؟
2) ما أهم مبادئ وأهداف الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015 :2030 ، وما هي محاورها وخططها وآليات تنفيذها؟ والفرص والتحديات الراهنة واللاحقة لها ؟

3) ما أهم رؤي وتصورات الخبراء والتنفيذيين المهتمين والذين شاركوا في إعداد وصياغة الإستراتيجية السكانية الأخيرة ومدي تضمينها وتحقيقها لمتطلبات العدالة الاجتماعية بين كافة السكان علي اختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية طوال دورة الحياة.
4) ما الأدوار والآليات الجديدة المنوطة لوزارة السكان وفروعها بالمحافظات لتحقيق أهداف الإستراتيجية السكانية ومتطلبات العدالة الاجتماعية، واستثمار الهبة الديموجرافية السانحة في الوقت الراهن.

خامساً: مفاهيم البحث :

مفهوم الإستراتيجية السكانية:

تعني الإستراتيجية – عامة – عملية خلاقة ينتج عنها اختيار أهم الأساليب والبرامج المحددة لتحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة، والإستراتيجية السكانية هي مرحلة متطورة من السياسة السكانية لدولة ما ، أو مجتمع ما ، طبقاً لحاجاته وأهدافه وتوافقاً مع موارده وخصائص سكانه وغيرها.

ويقصد بالإستراتيجية السكانية في هذا البحث مجموعة التوجهات والإجراءات والممارسات – المباشرة وغير المباشرة – التي تقوم بها الدولة ويشارك بها المجتمع المدني من أجل الوصول إلي مجتمع أكثر توازناً وقادر علي تلبية متطلبات سكانه وتنمية خصائصهم وقدراتهم لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التنمية البشرية المستدامة، وبالتالي فليست مقصورة علي أهداف سكانية أو صحية أو اقتصادية واجتماعية وغيرها "وإنما هي دليل عمل ومنهج حياة آمنة ومستدامة طوال دورة الحياة للأفراد والأسر حالياً ومستقبلاً، ولما لها من تأثير وفعالية كبيرة في كل مجالات وجودة الحياة" [13]

أ- مفهوم العدالة الاجتماعية:

يبدو مفهوم العدالة الاجتماعية " متعدد الأوجه Social Justice in Multifaceted" ([14]) والاستخدامات طبقاً لطبيعة التوجهات الإنصاف وغيرها، وذلك نظراً لأنها – العدالة الاجتماعية – مطلب إنساني، ومبتغى أخلاقيً وقانونيً، ومرجعية معيارية لكافة القيم والحاجات والاستحقاقات الإنسانية.

وتفيد النقول المعجمية لمادة – ع د ل – ومشتقاتها معني الإنصاف، والتسوية، والنزاهة والفردية والتزكية، ونقيض الجور، والقيمة والقوامة، والمماثلة[15] ، وقد أكدت موسوعة علم الاجتماع "علي أن هناك إجماعا جديدا يتفق علي أن مفهوم العدالة الاجتماعية لن يحقق ثماره إلا بتعاون كل التخصصات" [16]

ولذلك تعددت تعريفات ومفاهيم واستخدامات العدالة الاجتماعية ،وقد جمع الباحث ما يقرب من 42 تعريفاً لها بعضها متقارب والكثير منها متباين، فقد يكون المفهوم في إطار المضمون أوالعكس صحيح، وهو ما دفع الكثير من العلماء والباحثين – خاصة الاجتماعيين – للحوار العلمي حول تحويل العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلي مفهوم مدقق كما وصفه " إبراهيم العيسوي" والذي صاغ تعريفاً

شاملاً للعدالة الاجتماعية ووصفه "بالمسطرة" التي نقيس عليها مدي تطبيق هذا المفهوم واقعياً وسكانياً، وقد عرفها بأنها " تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والقهر والاستغلال والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل لهم إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى"[17]

وبالتالي فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم علي مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويعتمد علي مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، وهو ما يقترب من تعريف " أحمد زايد، وناصف نصار، وفهمي يحيي وآخرين"، وقد عرفها الأول بأنها:

" مواجهة شاملة للفقر والحرمان بتهيئة ظروف البشر لكي يتحركوا للأمام ولكي يغيروا من حياتهم إلي الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات الصحية اللائقة، وقد أشار إلي أن بناء دولة العدل الاجتماعي تستلزم إستراتيجية ورؤية حياة تتأسس علي مبادئ عامة هي (المساوة، والاستحقاق، وتعظم الرفاهية، والالتزام االأخلاقي، والعدالة الناجزة والعقاب الناجز، والإرادة)"[18]

وقد وجد هذا المفهوم قبولا لدي عدد كبير من المفكرين العرب أمثال "عزمي بشارة، ومحمد الحداد، وسعيد بنسعيد العلوي، ومراد دياني وغيرهم "[19]

وهو ما يتوافق مع تعريف "أمارتياسين" للعدالة الاجتماعية 2009 بأنها "بناء القدرات والقابليات والحريات لكل الأفراد وتوسيعها لخيارات الناس، وأكد علي أن تحسين العملية التوزيعية في أي مجتمع وتحسين الأحقيات ليست كافية للتعامل مع حرمان القدرات، فالناس مختلفون عن بعضهم البعض، وإعطاء نفس القدر من الفرص والامتيازات لأناس غير متساويين ثقافياً وسياسياً ليس بالضرورة سيحارب الفقر ويطبق معايير العدالة "[20]

وبالتالي يمكن الارتكاز علي تعريف "إبراهيم العيسوي" للعدالة الاجتماعية التي يمكن تطبيقها إجرائياً بين السكان من خلال مؤشراته التي حددها فيه والتي تتوافق إلي حد كبير مع موضوع البحث وأهدافه، وعليه يمكن تعريف العدالة الاجتماعية إجرائيا بأنها : قيمة أساسية للإنسان والسكان عامة تتطلب بناء وتنمية القدرات وتوظيفها والحصول علي الخدمات الأساسية والإنجابية خلال دورة الحياة عامة الإحساس وجودتها خاصة.

سادساً: الإجراءات المنهجية للبحث:-

يستخدم البحث المنهج العلمي والذي يسمح بالاستكشاف والوصف والتحليل المقارن لمبادئ وأهداف الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015 :2030، ومدي تضمينها لإجراءات وممارسات تحقيق العدالة الاجتماعية اللازمة لكافة السكان .

ويستعين الباحث بعدة طرق بحثية منها ما يلي:

1) طريقة تحليل المضمون المختصر لوثيقة الإستراتيجية السكانية الجديدة .
2) الملاحظة غير المباشرة التتبعية لمراحل إعداد وصياغة وتنفيذ الخطة التنفيذية للإستراتيجية السكانية، والتي تتم اجتماعاتها الآن بوزارة السكان وفروعها بالمحافظات وبمشاركة ممثلين عن الوزارات والهيئات المنوطة بتنفيذ أهداف الإستراتيجية وكذلك كيفية تحقيق فاعلية منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة في ذلك، حيث تتم الملاحقة والمتابعة الإعلامية والاتصالات المستمرة ببعض الخبراء والمنسقين وكتابة بعض الآراء والتصورات التنسيقية والتنفيذية.
3) دليل المقابلة المعمقة مع نخبة مختارة من الخبراء والمشاركة في الإعداد والصياغة للاستراتيجية السكانية والمشرفين علي تنفيذها، وقد اختار الباحث عدد10 من هؤلاء الخبراء يتصفون بتنوع التخصص الأكاديمي والمهني.
4) استعان الباحث "بأسلوب دلفي المطور لأولويات السياسة Delphi Policy Priorities"[21] وفكرته الأساسية في البحث تتمثل في محاولة التوصل لصورة المستقبل المحتمل، أو الممكن، أو المرغوب فيه، استناداً إلي آراء عدد من الخبراء والمتخصصين الذين يجمعون بين الخبرة في موضوع البحث والقدرة علي الحدس والاستبصار والخيال الإبداعي من خلال عدة لقاءات ويتم التفاعل بين آراء هؤلاء الخبراء بطريقة غير مباشرة ، "وقد أكدت "بيتري تابيو Petri Tapio"[22] 3على إمكانية استخدام أسلوب دلفي كأداة منهجية لاستشراف المستقبل وبناء سيناريوهات مختلفة له من خلال السياسات العامة والإقطاعية" والتي تتفق مع أهداف هذا البحث في استشراف والتعرف علي إمكانية تحقيق أهداف الإستراتيجية السكانية 2015 :2030م عامة والعدالة الاجتماعية لكافة السكان خاصة.
5) استخدام الإحصاءات والتقارير – السكانية والتنموية والاجتماعية وغيرها – وقواعد البيانات السكانية والاجتماعية المختلفة المهتمة بموضوع البحث، وقد امتد العمل الميداني للبحث ما يقرب من 10 عشرة أشهر متتالية في الفترة من يونيو 2014 وحتي أبريل 2015.

سابعاً: علم الاجتماع وواقع العدالة الاجتماعية (إطلالة نظرية):

يهتم رواد علم الاجتماع وباحثيه منذ نشأته بموضوع العدالة الاجتماعية وتطبيقها فعليا وواقعياً بين كافة السكان، كما يؤثر علماء الاجتماع وباحثوه التركيز علي الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات الحكومية والمجتمعية الهادفة لتحويل

العدالة الاجتماعية من المأزق والتأمل الفلسفي والتمركز المفاهيمي المبهم إلي الفعل الميداني، ومن المعونات الإنسانية إلي الارتقاء بالخصائص السكانية والتنمية البشرية المستدامة، ومن شعارات المساواة المهملة كثيراً إلي لزومية الاستحقاقات الاجتماعية ، ومن النصوص الدستورية والقانونية والقرارات الحكومية المكتوبة إلي الممارسات الفعلية للمواطنة النشطة والهويات الفاعلة وغيرها.

ونظراً لتعدد المداخل النظرية التفسيرية للعدالة الاجتماعية منذ بداية التجمعات الإنسانية ومروراً بكل الحقب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، يمكن إيجازاً أقربها لموضوع البحث فيما يلي:

1) دأب الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع منذ القدم علي الغوص في محاولات دراسة وتحليل الواقع والأحداث الاجتماعية والسلوكيات الإنسانية، بعيداً عن أوهام المثالية والمدينة الفاضلة منذ اليونانيين ومن علي شاكلتهم، وأبرزهم أرسطو الذي نادي بالعدالة التوزيعية والتصحيحية ، وقال في كتابة "الأخلاق النيقوماخية : إن أصل النزاعات هو حصول متساوين علي أشياء غير متساوية، وفي حصول غير متساوين علي أشياء متساوية " ولكن الواقع الاجتماعي حينذاك كأن أكثر تمييزاً ومحاباة للأعلى في الهرم الطبقي، فالحقوق والمزايا كانت لأصحاب المنزلة الاجتماعية والسياسية ولا تصل لبقية السكان وهم الأكثرية، وبالتالي فالعدالة الاجتماعية هنا تعني التفاوت لا التساوي والإنصاف.

2) أكد ابن خلدون أسبقيته ولا سيما في الحديث عن العدالة الاجتماعية ومطالبها لديمومة الاجتماع الإنساني و العمران البشري وأولها إنزال الظلم المؤذن بالخراب والمؤثر في السلوك الإنساني، وتأكيد دور الدولة وشرعيتها لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الذي يؤدي إلي الأمن والاستقرار ومحاربة الفقر والمرض والظلم وإتاحة الفرص المتكافئة للتنافس الموضوعي في كل مجالات الحياة.[23]

3) اهتم فلاسفة العقد الاجتماعي – خاصة توماس هوبز – بالتأكيد علي أن القدرة علي الإحساس بالعدالة هي من الخصائص التي تميز البشر، وقد ربط بين تلك القدرة وتعلم بعض المهارات ومنها اللغة والبيئة الاجتماعية للعدالة والإحساس بها، ولاشك أن الإحساس بها لا يفي بالتمتع بمزاياها واقعياً علي مستوي الأفراد والجماعات والمجتمعات ، وهو ما كان مؤذناً بالثورة الفرنسية وما تلاها من المطالبة ببعض الحقوق والحريات ،وهو ما فتح السبيل لإطلاق وإدراك بعض مرتكزات العدالة الاجتماعية.

4) ساهم رواد علم الاجتماع أمثال – سان سيمون و هربرت سبنسر و كارل ماركس – في إضافة بعض عناصر ومرتكزات العدالة الاجتماعية مثل المساواة والتفاوت والاستحقاق، ولعل مقولة سبنسر "كل إنسان ينال نصيبه من المكسب والخسارة تبعا لطبيعته الشخصية وما يترتب علي ذلك من تصرفات"[24] هي إحدى صيغ التعبير عن مبدأ الاستحقاق، وأكد علي أن المجتمع يصبح عادلاً إذا: تساوي جميع أفراده، تتماثل قيم المكاسب والخسائر التي تكون من نصيب أفراد المجتمع مع قيم المكاسب أو الخسائر التي يكونون سببا لها، وأيضا المقولة

والمعادلة الشهيرة لكارل ماركس (من كل وفقا لقدرته، ولكل وفق احتياجاته)[25] واعتبر أن مبدأ الاستحقاق (مبدأ المساهمة) من مبادئ الاشتراكية والتي هي مجرد مرحلة علي الطريق نحو مجتمع مثالي، وهو ما فتح الباب للاجتهاد في نظريات العدالة الاجتماعية مع بداية القرن العشرين المنصرم، مثل النظرية النفعية والليبرالية والماركسية والوظيفية وجميعهم اعتمد في تفسيره للعدالة الاجتماعية برؤي وتوجهات أيديولوجية وسياسية واقتصادية ، وأغفلت العوامل الأخرى الصاعدة كالدينية والثقافية والقومية وغيرها الداعمة للتحقق الفعلي للعدالة الاجتماعية بين كافة السكان علي اختلاف خصائصهم وأماكن إقامتهم.

5) زيوع بعض نظريات العدالة خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ولعل أكثرها شهرة نظرية "جون رولز في العدالة 1971 ثم العدالة كإنصاف 2001 Justic as Fairnens تحت مسمي إعادة صياغة[26] " واللذان أكدا فيها أن العدالة الاجتماعية تنهض علي :

أ-فكرة المجتمع حسن التنظيم.

ب- فكرة الإجماع المتشابك.

ج- لكل شخص حق متساو (مع حقوق الآخرين) في ترتيب واف.

د- تلبية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية شرطين هما:

* كونها مرتبطة بوظائف ومواقع متاحة للجميع في ظروف من المساواة التامة في الفرص.

* كونها أعظم فائدة لأقل أفراد المجتمع حظا، أي جعل أفقر أفراد المجتمع أحسن ما يمكن حالا.

ويبدو أن رولز سعي للوصول إلي مجتمع عادل يجمع بين المؤسسات الاجتماعية المثالية – غير المتاحة فعلا في دول العالم الثالث – والسلوك المثالي للمواطنين وهو ما يستلزم المزيد من الوقت والإجراءات الصعبة.

6) دفع ذلك بعض الاجتماعيين وغيرهم إلي تحويل العدالة الاجتماعية من الإحساس إلي المضمون والفعل الميداني، خاصة بعد ما فشلت كل محاولات الغرب بمؤسساته وأجهزته القومية في احتكاره لها ولقضايا حقوق الإنسان ، وتنصيب علمائه وباحثيه وإعلامييه بالترويج الزائف لتصور النظام الأمثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية – كما زعم من قبل فلاسفة اليونان – وهي أبعد ما يكون عن الإمكانات العملية والحقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان والأقاليم، والدليل علي ذلك قوة الأمم المتحدة ومنظماتها وعلمائها كمؤسسة قائمة علي طموح تحقيق العدالة الاجتماعية بين سكان العالم والأقاليم والمحليات، ولكنها تبدو عاجزة في تحقيقها ولذلك اقترحت "حقبة جديدة للعدالة الاجتماعية 2011" وإعلان منظمة العمل الدولية نشأة العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008وغيرها، ولعل من أبرز هؤلاء عالم الاجتماع الآن تورين Alain Touraine[27] والذي تحدث عن العدالة الاجتماعية في دول العالم الثالث ومشكلاتها مع العولمة والهيمنة الرأسمالية التي تزيد الفجوة والكآبة،

وإيكوهوف[28] T.Eckhoff في كتابه عن العدالة والاقتصادي الهندي وتأثيراتها علي التفاعل الاجتماعي 1974، وروبرت نوزيك R.Nozeck و أمارتياسين صاحب فكرة العدالة 2009" والتي تؤكد فيها علي أن العدالة الاجتماعية تبدو "نظرية مثالية والظروف غير مثالية idea theory , non-ideal circumstances"[29] وقد أيقن إلي أنه كي تصلح نظرية ما في العدالة كأساس للتفكير العلمي لابد لها من أن تتضمن طرقاً لتقدير كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدل، بدل التوجه لوصف المجتمعات التي تتسم بعدالة كاملة، وأكد سين علي أن العدالة الاجتماعية فكرة عظيمة الشأن حركت الناس في الماضي وتواصل تحريكهم في المستقبل وأن أهم متطلبات العدالة الاجتماعية تتمثل فيما يلي[30]:

أ- النقاش العام (المحلي والعالمي).
ب- سعة الأفق.
ت- الديمقراطية والتشاور.
ث- المؤسسات العادلة.
ج- بناء واستثمار القدرات.
ح- الخيار الاجتماعي.

أجمع معظم علماء وباحثي علم الاجتماع علي حقيقة أن قضايا السكان والعدالة الاجتماعية هي قضايا ومشكلات قومية وليست مسائل فردية، وهو ما ورد في "بيان أروشا يتزانيا في ديسمبر 2005" :

((ندرك أننا نواجه تحديا هائلا من البحث والتحليل، والتنفيذ لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ،ونحتاج إلي أن نذكر أنفسنا أننا إذا ما كنا سنحقق السياسة الاجتماعية التي تستجيب للمواطنين، فهم بحاجة إلي أن يشتركوا في إنتاج المعرفة، والجدل حول وضع السياسة وتنفيذ البرامج....

وهناك العديد من الطرق للوصول للنتائج الاجتماعية المرجوة ويجب إلا تقع السياسة الاجتماعية في شرك مفهوم المقاس الواحد الذي يناسب الجميع، إن تجلي مبادئ السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية في الدول سيكون نتيجة التنافسية بين المواطنين، وبين ما هو مرغوب، وعملي، ومقبول والتحدي أمامنا هو توجيه العلوم الاجتماعية نحو بحث اختيارات السياسة واستخدام العلوم الاجتماعية لدعم عملية صنع السياسة التي تستند إلي البرهان، وهناك حاجة إلي التحليل والمناقشة، والاستماع، والمعرفة أكثر من قبل، وأيضا الاشتراك مع صانعي السياسة لضمان تأثير العلوم الاجتماعية في السياسة، إنها عملية بطيئة للغاية ويجب علينا أن نكون مستعدين لأن نشترك في حمل طويل))[31]

وهكذا يمكن استخلاص أن كثيراً من علماء وباحثي الاجتماع أيقنوا أن تطبيق العدالة الاجتماعية علي كافة السكان بمجتمعاتهم ينطلق من موضوعات ومجالات أساسية محل اهتمامهم منها علي سبيل المثال:

1. الديمقراطية الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي كما أطلقه وطبقه مؤخراً كل من أنتوني جيدنز Antonio Giddens وحكومة توني بلير Tony Blair في بريطانيا، وهربرت كتيشيلت Herbert Kitschelt وحكومة بيل كلينتون

Bill Clinton في أمريكا، والمستشار الألماني جيرهارد شرودر Gerhard Schroder في الفترة من 1998 : 2005، وعالم الاجتماع ورئيس البرازيل فرناندو كاردوسو Fernando H.Cordoso 1995: 2003، وقد أكدوا علي أن العدالة الاجتماعية تنهض علي تنمية القدرات والخصائص السكانية وتحسين الأوضاع الاجتماعية[32]، وهو ما يمكن تحقيقه واقعياً في المجتمع المصري الآن والذي يعاني من تدني للخصائص السكانية والديمقراطية الاجتماعية ويستلزم الدفع بآليات جديدة للاستثمار الاجتماعي ولكن وفق سياسات واستراتيجيات اجتماعية وسكانية شاملة وبعيداً عن الوعود الزائفة للديمقراطيات المعاصرة.

2. يؤكد معظم علماء الاجتماع علي أن تحقيق العدالة الاجتماعية واقعياً بين السكان عملية مستمرة باستمرار إجراءات وسياسات وعمليات التنمية الشاملة واستدامتها ، ويتوقف النجاح فيها علي جدية وواقعية تلك السياسات والاستراتيجيات، وأيضا ضرورة التجديد المستمر للإجراءات الرامية لتصحيح المسار السوي للعدالة الاجتماعية دون الهيمنة السياسية أو تكريس لملكية وسائل وقوى الإنتاج من جانب قوي داخلية أو خارجية، وذلك وفقا لما انتهت إليه أعمال " المنتدي الدولي حول للربط بين العلوم الاجتماعية والسياسية، وأيضا برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية ، والذي نظمته حكومتي الأرجنتين وأروجواي ، وشارك فيه 2000 عالم وباحث من 80 دولة وبينهم 150 وزيراً للتعليم والتنمية الاجتماعية في الفترة من 20 :24 فبراير 2006"[33] .

3. يبرهن علماء الاجتماع علي أن هناك لغة مشتركة وإجماع عالمي في المجتمع الكوكبي الآن حول استحقاقات العدالة الاجتماعية الكوكبية وحقوق الإنسان المتكاملة والمستمدة من الفكر والواقع الاجتماعي القائل" إن كل شخص هو موضوع اهتمام كوكبي. ليس مهما الموقع الجغرافي للشخص، أو الفصيل السياسي أو الطبقة الاجتماعية وغيره، ففي القرن العشرين المنصرم كان معروفاً أنه" لا أحد يعيش خارج الدولة القومية، ويمكننا اليوم أن نقول دون تخوف: إنه في القرن الحادي والعشرون" لا أحد يعيش خارج نطاق المجتمع العالمي"[34] .

4. تؤكد التجارب العالمية والدراسات والبحوث المقارنة علي أن معضلة العدالة الاجتماعية يقتضي الأمر إعادة الاعتبار لدور الدولة في تضمينها في برامج ومشروعات التنمية الشاملة والمستدامة، وليست كنصوص دستورية وشعارات وهمية، ويمكن ذلك عن طريق ما يسمي بالإرشاد الاستراتيجي وجعل دور الدولة الفاعل المحفز" ويلعب علماء وباحثو الاجتماع دوراً في تحقيق ذلك واقعاً من خلال المقاربة التشاركية والبعد عن منطق الاقصاء والتميز في الإعداد والصياغة والتنفيذ والمتابعة للنموذج التنموي الجديد[35].

ولذلك أدركت واعترفت مجموعة كبيرة من خبراء البنك الدولي بأن النمو الاقتصادي والسياسات العالمية والقطرية الراهنة لا تبني رفاهية مستدامة وشاملة للجميع، فالتباينات والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية تتزايد، وأنهم كانوا في أمس الحاجة للتعلم من بعض مآثر ثورات الربيع العربي، ولذلك أفرد البنك الدولي مؤخراً تقريره 2013 لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من أجل العدالة الاجتماعية الحقيقية.(36)

5. يشغل مفهوم ومضمون العدالة الاجتماعية معياراً أساسياً ضمن معايير تقدير جودة الحياة، ويشكل تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع كأحد المعايير الأساسية للحكم علي مدي اتجاه التنمية البشرية السياسات في المجتمع الكوكبي(37).

ويمكن إيجاز أهم الروابط والجسور التي يساهم بها علم الاجتماع في تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والسكانية فيما يلي:

1) تأسيس ما يسمي " بجوامع الفكر Think Tank " لتقديم المشورة، والرصد والتحليل السوسيوديموجرافي للمجتمعات، وكذلك إقامة شبكات عمل معلوماتية ودعم القرارات والتوجيهات الحكومية والسياسية والاجتماعية والسكانية العالمية والإقليمية والمحلية.
2) تعزيز أواصر الترابط والعلاقة الفعالة بين الإدارات الحكومية وواضِعو السياسات ومنفذي الرؤي والتصورات الأكاديمية للعلماء والباحثين المهتمين، اعتماداً علي عمليات إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية المحددة للاحتياجات والتطلعات السكانية للإحساس بالعدالة الاجتماعية محلياً وإقليميا.
3) تقديم وتقييم التجارب العالمية المقارنة والمحلية الواقعية وكيفية تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتي تمنح إمكانات واختيارات أكبر وأوسع لصناع القرار لتحقيق التعبئة والإجماع الاجتماعي لتدعيم السياسات والقرارات السياسية والاجتماعية غيرها.
4) استخدام نظم المعلومات واستحداث نظم جديدة للتعريف وللصياغة والتنفيذ والمتابعة المستمرة لكل الأوضاع الاجتماعية والسكانية والسياسية وغيرها، وهناك بعض علماء الاجتماع يركزون بشكل خاص علي تفسير الأسباب والسياق، وحتي تقييم آثار الساسة أو الإستراتيجية، بينما يظلون بعيداً عن الممارسة الفعلية للسياسة، بينما يقرون ضرورة المشاركة في تطوير وإدارة السياسات العامة والقطاعية.
5) التأكيد علي أن السياسات والاستراتيجيات المصاغة والمحددة والمنطلقة من الواقع الاجتماعي المحلي هي السبيل إلي إحداث وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية عن طريق التنمية المستدامة المعتمدة علي الارتقاء المتواصل بالخصائص والقدرات البشرية، ولا شك أن مصر الآن تمتلك قوة وهبة ديموجرافية فنية يمكن استثمارها في مضامين وأهداف إستراتيجية السكان 2015 : 2030.

ثامناً: العدالة الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات السكانية (مقاربة تحليلية وميدانية):

أ) حول أهمية الإستراتيجية السكانية:

يبرهن التتبع التاريخي والاجتماعي السكاني لنشأة وتطور التجمعات الإنسانية في كافة المجالات علي أن التمايز والتباين بين هذه الأمم والمجتمعات إنما هو وليد النظم والسياسات العامة والقطاعية، التي تؤدي لنماذج تقدم ورفاهية في جانب، ونماذج تخلف وبؤس وحرمان في الجانب الآخر.

وقد أكدت ذلك عدة كتابات ودراسات متنوعة ومتخصصة، لعل منها كتاب موسوعي لـ "دارون آسيموغلو وجيمس روبنسون Daron Acemoglu J.RobInson"[38] 2012م بعنوان "لماذا تفشل الأمم ... جذور القوة والرفاهية" والذي امتد الإعداد له 15 سنة من البحث والدراسة الاجتماعية والتاريخية المطولة جمع الباحثان خلالها أدلة للمقارنة بين الأمم والشعوب منذ الإمبراطورية الرومانية حتي ما بعد الثروات العربية الأخيرة، ومنها مقارنة بين كلا من "كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية" ومدينتي نوجاليس في أريزونا بأمريكا ونوجاليس في سونورا بالمكسيك والتي يعيش فيها السكان يتقاسمون الثقافة ذاتها والجغرافيا نفسها، ولا يفصل بينهما سوي شبك عازل تستطيع أن تري من خلاله كل شئ عن التقدم والرفاهية والأعمار الطويلة لما بعد 70 سبعين عاماً في الشمال، والتخلف وقصور الرعاية الصحية والاجتماعية في الجنوب.

كما بدأ الكتاب بسؤال استفتاحي هام عن مصر ولماذا ثار شعبها ضد نظام حسني مبارك وطالب بتغييره جملة وتفصيلاً، وقالا نصا "إذا ما كنا سنواصل دعمهم – يقصدون المعونة العسكرية الأمريكية لمصر – فدعونا نستخدم هذا الدعم من أجل حثهم علي تعزيز مشاركة الناس في الحكم ... ويجب أن نصر علي أن يرتبط ذلك بتشكيل جهاز مصري يمثل كل شرائح وقطاعات المجتمع ... إذا لم تشجع سياساتنا في كثير من الأحيان القواعد الشعبية من الشباب، بل كانت منحازة إلي الأقوياء، ولذلك لم تحظ هذه السياسات بشعبية تذكر"[39]، وقد أورد الباحثان أن الفارق بين الأمم والشعوب الغنية والفقيرة يتركزفي :

أ- المؤسسات والسياسات الشاملة والفعالة. Inclusive

ب- المؤسسات والسياسات الاستخراجية Extractive

فالأولي تتيح المشاركة والاستثمار وبناء القدرات والخيارات في كل مجالات الحياة، والثانية تعكسها تماما حيث محدودية المجالات والأهداف، ومنها المجتمع المصري صاحب إعلان وأثري تاريخ سوسيوديموغرافي.

وهناك أيضا كتاب "وليم مردوك Wlliam Murdoch" "فقر الأمم: الاقتصادية السياسي للجوع والسكان"[40] وأيضا كتاب ثروة الأمم وفقرها"[41] ، ومؤخراً في 2014م كتاب "توماس بيكتي : رأس المال في القرن الحادي

والعشرون"[42] والذي حاز شهرة وحواراً علمياً واسعاً والذي انتهي إلي ضرورة تبني سياسات تنموية واضحة للحد من التفاوت المتنامي، وأكد علي دور الدولة في استثمار الموارد البشرية والهبة الديموجرافية السانحة في كثيراً من المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصري.

ومن الجدير بالذكر أن اليابان تعتبر أول الدول التي أطلقت سياستها السكانية الناجحة قبيل انتصاف القرن العشرين المنصرف، وقد أقرت الأمم المتحدة دمج قضايا السكان بالتنمية في قرارها رقم (1710 في ديسمبر 1961م) ثم إعلان طهران 1968م،وتأكيد لجنة براندت 1980 وإعلان روما علي ضرورة الدعم الدولي للسياسات السكانية وضرورة التكامل بين الفكر الإنمائي والسكاني عالمياً وإقليميا ومحلياً، وهو ما ساعد علي إدماج ديناميات السكان في السياسات والاستراتيجيات التنموية منذ مؤتمر يوخارست 1974م والذي رفع شعار "التنمية خير وسيلة لتنظيم الأسرة"، ثم المكسيك 1984م، وقمة الأرض بالبرازيل 1992م وإعلان (البشر محور واساس التنمية)، حتي كان الإجماع الدولي بالقاهرة 1994م والذي صاغ برنامجاً العمل السكاني امتد حتي 2014م ، وما زال يؤكد علي حقيقة أن الحقوق والصحة الإنجابية لا يمكن أن تمارس في غياب الحقوق الأخرى الداعمة مثل التعليم والصحة وعدم التمييز والحق في المشاركة والتنمية، كما أعلنت الأمم المتحدة برنامجا طموحا وهو الأهداف الإنمائية للألفية"MDGs" في الفترة من 2000م وحتي 2015م والذي صاغ عددا من الأهداف من بينها مواجهة الفقر والمساواة وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولكنها لم تحقق كل أهدافها الموضوعة والمنشودة، وهو ما دفع الأمم المتحدة والدول المتقدمة والنامية إلي البحث عن طموحات أخرى في الإستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة لما بعد 2015"MDGs"، وقول الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته في الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في فبراير2015 (علينا أن نشق طريقاً إنمائياً يقضي إلي مزيد من العدالة الاجتماعية)[43]

وهو ما توافقت معه العديد من دول الجنوب مع دول الشمال وأعدت ونفذ بعضها سياسات عامة قائمة علي ثلاثة محركات هامة للتنمية البشرية المستدامة هي (الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية والقطاعية، بالإضافة إلي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين وإشراكهم وتمكين الشباب، ومواجهة الضغوط البيئية، ومعالجة التغيرات الديموجرافية)[44]

ونظراً لتشابك وتعدد أبعاد المشكلة السكانية في مصر فقد كانت في طليعة الدول العربية والإفريقية استجابة لإعلان السياسة القومية للسكان منذ 1973م وقد سبقها بعض الاهتمام الطبي والإقناع الديني والاهتمام السياسي، وتحديد أهداف سكانية لخفض معدل النمو السكاني لأقل من 20 في الألف، وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان، والارتقاء بالخصائص السكانية المتدنية، وتم إنشاء المجلس القومي للسكان في 1985م وإسناد الإشراف عليه لرئاسة الجمهورية، ثم رئاسة الوزراء، وحتي قبيل انعقاد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان1994م ، ثم إنشاء مؤقت

لوزارة الدولة للأسرة والسكان 2009م ، وقد تم نقل تبعيتها لوزارة الصحة بعد ثورة 25يناير حتي تفاقمت المشكلات السكانية والزيادة المطردة لأكثر من 2,6 مليون نسمة سنويا مما دعا رئاسة الجمهورية مؤخراً إلى إعطاء أهمية بالغة لكيفية التعامل مع المسألة السكانية وتبعاتها، مما دفع مجلس الوزراء لإطلاق الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015 :2030م في 8 نوفمبر 2014م وبحضور رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين، واعتمد في جلسته رقم (16) المنعقدة في فبراير 2015م قيام الوزراء (كل فيما يخصه) بإعداد البرامج التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بإشراف وزارة الدولة للسكان والتي تم الإعلان عنها مؤخراً لتنفيذ الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية مركزيا ومحليا، والتخطيط لاستثمار الموارد والقوي البشرية وكيفية الاستفادة من الهبة الديموجرافية، خاصة بعدما تضاعف سكان مصر 4 أربع مرات في الفترة من منتصف القرن الماضي حتي بداية منتصف العقد الثاني من الألفية الجديدة، وأصبح أكثر من نصف سكان مصر أقل من 25 عاماً، وصاروا عبئا إضافيا بدلا من قوة ونعمة مستثمرة وجملة من التحديات المتشابكة التي قد تؤدي للانهيار المجتمعي والجماعي.[45]

ب) رؤية ومبادئ ومرتكزات الإستراتيجية السكانية كما يلي:-

انطلقت الإستراتيجية السكانية من رؤية مستهدفة مجتمعا أكثر تجانسا وتوازنا قادرا علي تلبية تطلعات أفراده لتحقيق نوعية الحياة أفضل، يتيح للسكان فرصا متساوية ويرتقي بخصائص السكان من أجل ارتقاء معدلات التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في حين جاءت أهم المبادئ كالتالي:

1- النظر للسكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة علي أن لا تتعدي معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة علي توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة.
2- حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها مع تأمين حقها في الحصول علي المعلومات والصحة الإنجابية التي تمكنها من الوصول إلى العدد المرغوب فيه من الأطفال.
3- مسئولية الدولة بتوعية الأفراد بأخطار ومعدلات الإنجاب المرتفعة.
4- التزام الدولة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية وتمكين الفقراء والتخفيف من الفقر.
5- كون المشكلة السكانية بإبعادها المختلفة تمثل تحدياً يستوجب ضرورة توفير البيئة المحفزة علي مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.
6- تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني بما يزيد من فاعلية وكفاءة المشروعات وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي.
7- ضمان حق المواطنة في الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها.
8- مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لفهم ومتابعة التحولات في السلوك الإنجابي ومحدداته.[46]

ج) أهداف الإستراتيجية السكانية :

هناك عدد من الأهداف الرئيسية والتفصيلية والكمية والكيفية، ويمكن عرض الأهداف التفصيلية، ثم عرض الأهداف الفرعية المتعلقة بموضوع البحث والخاصة بالهدف الرابع فقط نظراً لضيق مساحة البحث، وأهم الأهداف تتمثل فيما يلي:

1- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.

2- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.

3- إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان علي نحو يحقق الأمن القومي المصرية ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

وللهدف الأخير علاقة وثيقة بالبحث الراهن، وقد أوردت وثيقه الاستراتيجية السكانية أن هذا الهدف يتحقق من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

أ- ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر في مصر من أجل الوصول إلي توزيع للمشروعات يكون متحيزاً لمحدودي الدخل.

ب- إعطاء أولوية للمحافظات وللمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك تشغيل المرأة في عمل مقابل أجر نقدي.

ج- عدم اقتصار دور الدولة علي تمويل برنامج التحقق من تبعات الفقر فقط، وإعطاء أولوية للقيام بتدخلات فاعلة لتمكين الفقراء ومحدودي الدخل من الخروج من دائرة الفقر المفرغة وعدم توريث الفقر عبر الأجيال.

د- تنفيذ برامج متكاملة للتنمية البشرية في المناطق الفقيرة للارتقاء بالمستوي المعرفي والمهارى والسلوكي والقيمي للأسر الفقيرة ، وتضمين هذه البرامج مكونا لتعديل القيم الإنجابية السائدة.(47)

و قد وردت الأهداف الكمية للإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015: 2030م كما في الجدول التالي طبقا للسيناريوهات الثلاثة .

جدول رقم (1)

المؤشرات والأهداف	استثمار معدلات الإنجاب الحالية	الوصول للمعدل المستهدف	الوصول لمعدل الإحلال
معدلات الخصوبة (الإنجاب) الكلى	3, 5	2,4	2,1
حجم السكان بالمليون	118,5	110,9	108,7
عدد المواليد بالمليون	2,9	2	1,7

المؤشرات والأهداف	استثمار معدلات الإنجاب الحالية	الوصول للمعدل المستهدف	الوصول لمعدل الإحلال
معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة %	60,2	71,6	74,7
معدل التوقف خلال سنة %	25,9	18	15
نسبة الحاجات غير الملباة %	9,2	6	5
7- نسبة استخدام وسائل فعالة %	75	85	90

هذا ويبدو من الأهداف أنه لم يتم بعد تخطيطها وجدولتها زمانياً ومكانياً في أقاليم الجمهورية، وهو ما يستلزم مجهودا مضاعفا تعكف عليه وزارة السكان الآن، ولكن بدون الاستعانة بشباب الباحثين والعلماء من مختلف التخصصات الاجتماعية، وهو ما يمثل عدم التجديد والابتكار في أساليب المواجهة للتحديات السكانية وكيفية تحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة.

د) محاور الإستراتيجية السكانية:-

للإستراتيجية السكانية الجديدة 5 خمسة محاور رئيسية مقسمة إلي محاور فرعية عديدة، يمكن عرض المحاور الرئيسية وهي كالتالي:

1- محور تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية:

ويضم عددا من الآليات يساعد علي المعرفة والإتاحة والجودة لخدمات الصحة الإنجابية ومنها تنظيم الأسرة، خاصة للمناطق المحرومة والفقيرة، ورفع كفاءة نظام الإحالة والإشراف والمتابعة، وتفعيل دور المجالس المحلية والجمعيات الأهلية.

2- محور صحة الشباب والمرأة:

ويهدف لدعم الصحة الأولية والحقوق الإنجابية ومشاركة الشباب وتطوير البرامج الخاصة بهم وإتاحتها في أماكن تجمعهم.

محور التعليم:

ويرتكز علي كيفية الاستيعاب الشامل للأطفال بالتعليم لمنع التسرب والتوعية بالمسألة السكانية وتحدياتها، والتدريب المستمر للمعلمين وغيرهم.

3- محور الإعلام والتواصل الاجتماعي:

حيث يهدف لتطوير الرسائل الإعلامية عن القضية السكانية وتنمية مهارات العاملين لحسن التعامل مع المستهدفات واستخدام أساليب غير تقليدية في الإعلام السكاني.

4- محور تمكين المرأة:

ويستهدف دعم تمكين المرآة ونشر مبادئ المساواة بين النوعين وخفض معدلات البطالة بين النساء، والتوسع في برامج محو الأمية وإدماج البعد السكاني فيها وخاصة في المناطق المستهدفة.

هـ) بعض الرؤي والدراسات الميدانية :

مثلت – وتمثل – العلاقة بين السياسات السكانية والتنمية والعدالة

الاجتماعية محل جدل وخلاف نظري، وتنوع وقصور ميداني بين كافة التخصصات، وإن تزايدت مؤخراً لدراسة العلاقة بين السكان والتنمية والتحولات الديموجرافية التي تشهدها معظم الدول النامية الآن، وتسعي جاهدة لتنفيذ السياسات السكانية القائمة علي التنمية البشرية المستدامة والداعمة لمتطلبات ومجالات تحقيق العدالة الاجتماعية للسكان.

ونظراً لكثرة ما جمعه الباحث من هذه الدراسات الميدانية والرؤي والتوجهات العالمية والعربية والمحلية، يمكن إيجاز أبرزها وأحدثها ارتباطاً بموضوع البحث كما يلي:

1- دراسة "نادية حليم 2015 عن التحولات الديموجرافية والسياسات السكانية"[48] والتي تناولت فيها التتبع التاريخي للسياسات السكانية في مصر وعلاقتها بالتحول الديموجرافي مع أشارة عابرة إلي الاستراتيجية السكانية الأخيرة 2015 – 2030، وبعض أهدافها وكيفية تنفيذها برؤية تحليلية دون توضيح كيف يحدث ذلك ميدانيا ومحليا وبين كافة الفئات العمرية المستهدفة.

2- دراسة "ابتسام الجعفراوي 2015"[49] عن التنمية والعدالة الاجتماعية في مصر، وقد رصدت التحديات الراهنة، وأوردت كيفية الخروج من الأزمة عن طريق الاقتصاد التضامني، ومجموعة مساعدة الذات، وسياسات النمو الشامل والمستدام، وتعزيز تكافؤ الفرص وتقليل التفاوت، ودمج السياسات الاجتماعية بالسياسات السكانية والتنموية، ومراعاة التوازن المكاني للتنمية والعدالة الاجتماعية، ولكن دون توضيح لكيفية تنفيذ ذلك فعلياً في ظل جملة التحديات السكانية والاجتماعية والادارية والإقتصادية وغيرها.

3- دراسة "علي عبد القادر 2014"[50] عن العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، واعتمدت علي فروض نظرية صاغها اسيموغلو وروبنسون – سبقت الأشارة لها – وانتهت إلي أن السياسات السكانية والاجتماعية المنفذة في الدول العربية الثورية وغيرها لن تحقق العدالة الاجتماعية الشاملة اللازمة، ولا بد من توسيع وتنفيذ جملة من برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية وتحسين الخصائص السكانية.

4- بحث "الخولي سالم 2014 "[51] عن تصور لخطة استراتيجية لحل المشكلة السكانية في مصر في ضوء نتائج تحليل Sowt Analysis ، وقد صاغ بعض نقاط القوة لأبعاد المشكلة السكانية الثلاثة في مصر، وكذلك نقاط الضعف وطبقها علي 50 خبيراً وباحثاً في علم السكان، وقد تبين أن نقاط القوة تصل للدرجة المتوسطة مع ارتفاع نقاط الضعف، ووضع تصوراً مقترحاً لخطة استراتيجية سكانية تتضمن الأهداف والخطط والبرامج والمؤشرات وآليات التنفيذ، ولكن لم يشير لكيفية تحقيق ذلك مركزياً ومحلياً ولا لعلاقتها بالتوازن والتجانس والعدالة الاجتماعية.

5- دراسة "أمل الغنيمي 2014"[52] عن مستقبل العدالة الاجتماعية وضمان جودة الحياة، والتي استهدفت إلقاء الضوء علي أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية كما حددها الدستور المصري لينعم المواطن المصري بجودة الحياة التي يتطلع

إليها في مختلف صورها وإشكالها ومجالاتها بغض النظر عن العمر والجنس والعرق والدين، واعتمدت علي بعض مؤشرات جودة الحياة، وأغفلت التوجهات النظرية والمنهجية، وانتهت إلي أن عطاء وانتماء الأفراد يزداد في وجود عدالة اجتماعية توفر لهم الإنصاف والتوزيع العادل للثروة القومية، وعندما يتمتع جميع الأفراد بثمار التنمية فإننا نضمن أمن وتماسك المجتمع، وأن مصر المستقبل تحتاج تكاتف الجميع وأن جودة حياة الفرد تكمن في قوته علي مواجهة الازمات التي تظهر في مراحل حياته المختلفة، وأن تطور مراحل الحياة هو الذي يحقق سعادته النفسية التي تعكس شعوره بجودة الحياة، ولم نتطرق لكيفية تحقيق ذلك واقعياً وجاءت بنتائج نظرية تبعد كثيراً عن الواقع والاحداث الاجتماعية المتفاقمة.

6- دراسة "ماجد عثمان وآخرين 2014"[53] عن دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموجرافي، وهي دراسة حالة لشرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، واستهدفت تعريف محددات عملية التحول الديموغرافي في دول شرق آسيا .وأهم السياسات التي اتبعتها هذه الدول للإسراع بعملية التحول الديموجرافي وتعظيم الاستفادة من مرحلة النافذة الديموجرافية، ثم وضع هذه التجربة في إطار مقارنة مع الحالة المصرية واستخلاص الدروس المستفادة، واعتمدت علي المنهج الوصفي والمنهج المقارن، واستندت علي البيانات الإحصائية وتقارير البنك الدولي والأمم المتحدة للسكان ، وأشار إلي نظرية التحول الديموجرافي التي تؤثر في عملية النمو والتنمية من خلال عدة آليات أهمها:

1) زيادة عرض قوة العمل سواء عن طريق الزيادة الطبيعية في حجم قوة العمل أو مشاركة المرأة في العمل مع انخفاض معدلات الخصوبة.
2) الإدخار والاستثمار فمن المفترض إن فئة السكان في سن العمل هي الأكثر قدرة علي الإدخار.
3) رأس المال البشري وارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد، وأشار إلي دراسة "بلوم و ويليامسون، والبنك الدولي، وبلوم وكا نتج وما لاني" والتي أشاروا فيها إلي أن النافذة الديموجرافيه أسهمت وحدها في ما يراوح بين 25- 40 بالمائة من المعجزة الاسيوية، وأن السياسات السكانية المنفذة في دول شرق آسيا ساهمت في الاستثمار الأمثل لهذه الفرصة مما ساعد في الإنتاج والإدخار وتضيق فجوات التفاوت، وأن مصر تشهد مرحلة النافذة الديموجرافية خلال الفترة من 2014 – 2060م، وأن الدروس المستفادة لمصر تتمثل في سياسات التمكين، والنمو السريع والمتوازن، والداعم للتشغيل، والادخار والانفتاح الاقتصادي، ومراعاة دور الجغرافيا الاقتصادية.

7- دراسة "أيمن عبد المعطي 2014"[54] عن العدالة الاجتماعية والطريق لاستكمال الثورة: دراسة حالة لمصر" ، وقد انطلق من تعريف إبراهيم

العيسوي للعدالة الاجتماعية ، وأشار إلي أسباب ثورة مصر ضد ظلم مبارك ومعاونيه وسياساته التي جلبت المزيد من البؤس والشقاء والإفقار والقمع الوحشي بعد أن خرج منتصراً من معركته ضد الاسلاميين المسلحين في التسعينات، وعرض لبعض مطالب الجماهير بالعدالة الاجتماعية في ظل ممانعة واضحة للحكومات المتتالية بعد الثورة، وانتهي إلي أن تردي الأوضاع الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية وخصوصا الاستحقاقات الاجتماعية تجعل الأمر قابلا للتصعيد وظهور موجهات ثورية جديدة لن تقتصر علي الميادين، بل ستمتد إلي الأحياء السكنية وأماكن العمل المختلفة في ظل زيادة القوي الشبابية الثورية والثائرة، وهذه الدراسة لم تتبع منهجاً واضحاً ولا إشارات نظرية مفسرة ولكن اعتمدت علي رصد الواقع وتحليليه في ظل الظروف الراهنة.

8- دراسة "يوسف كرباج 2013"[55] عن الثورة الديموجرافية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلاقتها بالثورة الديموقراطية، واستهدف معرفة هل زياده أعداد الشباب في الدول العربية هي التي ساعدت علي اندلاع ثورات الربيع العربي أو ما أطلق عليه "تسونامي حسب لفظ إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي"، وقد رصد الباحث التحولات الديموجرافية في الدول العربية و العوامل المؤدية لارتفاع النمو في إعداد الشباب واستمرار السلوك العنيف، وأشار إلي مقولات صموئيل هنتجتون وكيف تشكل الديموجرافيا عاملا محدداً أساسيا في صراع الحضارات حيث يشكل حجم الشباب وخصائصهم وطموحاتهم جذور التحول الديموقراطي، خاصة وأن معظم الشباب في الوطن العربي يعانون من مشكلات عدة، وقد استفاد البحث الراهن من هذه الدراسة في تحديد بعض خصائص الشباب وأدبيات العلاقة بين الأبعاد الديموجرافية والديموقراطية.

9- دراسة "جون ف. ماي 2012"[56] عن فاعلية السياسات السكانية Effectweness of population policies : وقد استهدفت قياس بعض المؤشرات وفاعلية السياسات السكانية العالمية في بعض الدول المتقدمة والنامية، وقد استهل دراسته بمقولة جاليلو جاليلي Galileo Galilei (1564- 1642م) "قياس ما يمكن قياسه وجعل قياس ما لا يمكن قياسه measure what can be measured and make measurable what cannot be measured"

وأشار إلي دور صانعي السياسة Policymakers في فعاليتها وقوة تنفيذها خاصة لدي الفئات المستهدفة، وأكد علي أن السياسات السكانية المعاصرة في معظم دول العالم المتقدم والنامي تنطلق من النهج الحقوقي والتشاركي ودعم فرص المساواة والإنصاف، وسياسة التدخل السريع Broader policy intervention بالإضافة لضرورة الدعوة والحوار بشأن السياسات Advacacy and policy dialogue ، وأشار لنماذج من السياسة السكانية للصين واليابان وأثيوبيا وبعض الدول الأخرى، وانتهي إلي أن علي الدول النامية ومنها مصر

إعادة النظر في سياستها السكانية المهتمة بمسألة تنظيم الأسرة دون سواها، وهو يمثل التوجه الأول للسياسة والاستراتيجية السكانية في مصر التي لا تزال محصورة في كيفية الحد من النمو السكاني من خلال خفض عدد المواليد عن طريق تنظيم الأسرة.

10- دراسة "معهد التخطيط القومي 2010"[57] عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها علي التنمية، واستهدفت البحث عن العدالة وتكافؤ الفرص والاتزان النسبي بين الأقاليم، واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي في ست محافظات، وقد أشارت النتائج إلي تدني مستويات التنمية الشاملة وغياب العدالة الاجتماعية والاستثمارية بين المحافظات وخلافه.

هذا بالإضافة إلي العديد من الدراسات الميدانية الأخرى والتي لا يتسع المجال لذكرها تفصيلاً، منها دراسة نادية حليم[58] تقويم السياسيات السكانية في مصر(4 أجزاء)، ودراسة هدي رشاد 2011 [59] عن الخبرات الدولية في مواجهة التحديات السكانية، ودراسة باري ميركن[60] عن المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة، وكذلك دراسة معهد التخطيط القومي[61] عن آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر 2009، ثم دراسة و.ت.س.[62] جولد W.T.S Gouldعن السكان والتنمية متضمنة جزءاً عن كيفية استفادة مصر من النافذة الديموجرافية حتي تكون نمراً اقتصاديا وإفريقيا وعالميا، ودراسة كل من جان جنسون ودنيس سانت مارتن 2003 [63] عن الطرق الجديدة للتماسك الاجتماعي من خلال المواطنة في دولة الاستثمار الاجتماعي، وأخيرا دراسة جوزيف مايون ستايكوس عن السياسات السكانية والإنماء منذ 1978 [64]

وحقيقة استفاد الباحث والبحث من جملة الدراسات السابقة في معرفة وتتبع التوجهات النظرية وأدبيات العدالة الاجتماعية والسياسات السكانية وكيفية ربطها بالمؤشرات السكانية والتنموية، وكذلك في معرفة نقاط القوة والضعف في الفرص والتحديات السكانية والتنموية انعكاسا علي المجتمع المصري.

تاسعاً: رؤي الخبراء لتحقيق أهداف الإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية:-

يمر المجتمع المصري حالياً بحالة حادة من المتغيرات المتنوعة والمتشابكة والتي تفرض أبجديات التعامل مع الواقع بالعالم وتقديم الرؤي الواضحة والمستنيرة، لابتكار الوسائل وتطوير السبل لتحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة من كل السياسات والاستراتيجيات والخطط وغيرها، في إطار من التنمية البشرية المستدامة اللازمة والمتوافقة مع خصوصية المجتمع المصري.

ولا شك أن المجتمع المصري يملك وينعم بموارده البشرية والحضارية ولديه فرصا سانحة تجعله يتبوأ مركزا متقدما علي سائر المجتمعات، ولعل قول عالم الاقتصاد "جاري بيكر Gary Becker " – الحائز علي جائزة نوبل ومبتكر مصطلح رأس المال البشري – إن الأفراد هم المورد الأساسي للدولة، ويكون لنجاح الأكبر من نصيب الدولة التي تتمكن من إدارة رأس المال البشري بالأسلوب

الأكثر فعالية وكفاءه[65] يبرهن علي ضرورة استثمار الموارد البشرية الفتيه – الهبة الديموجرافية – بمصر، وهو ما أجمع عليه الخبراء والتنفذيين المجتمعين في ندوة "الملامح الجديدة للسياسات والاستراتيجيات السكانية بعد ثورتي يناير ويونيو في ظل رئيس جديد" والمنعقدة يوم الأربعاء الموافق 2014/6/11 بمعهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة –وقد حضرها الباحث–، وكذلك إطلاق أشرف العربي وزير التخطيط المصري خطة للعدالة الاجتماعية منذ أغسطس 2014، وأيضا اجتماع مسئولي ومستشاري الأمم المتحدة واللجان الوطنية للسكان المعنيين بإدماج البعد السكاني ضمن أجندة التنمية الدولية والمحلية المستدامة لما بعد 2015 والمنعقد بالقاهرة في الفترة من 16–18 مارس 2015 وغيرها.

ومن خلال المقابلات المعمقة والتتبعية للباحث مع مجموعة من الخبراء والمسئولين عن إعداد صياغة وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية السكانية الجديدة 2015–2030 وبعض الاستراتيجيات الأخرى المنبثقة منها ، بالإضافة إلي تحليل مضمون بعض كتابات هؤلاء الخبراء والمسئولين سواء في أوراق علمية، أو مداخلات ومناقشات علمية، أو حتي تصريحات ولقاءات إعلامية، يمكن إيجاز أهم الرؤي والتصورات والتطور المفاهيمى للسياسات والاستراتيجيات السكانية ومتطلبات العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها في المجتمع المصري وبين كافة سكانه وربوعه كما يلي :

1–مختصر التوصيف العلمي والعملي للخبراء المختارين وعدد المقابلات معهم وبعض أوراقهم العلمية المتعلقة بموضوع البحث (حسب الترتيب الهجائي):

مختصر التوصيف العلمي والعملي للخبراء المختارين

الاسم	العمل والعلاقة بموضوع البحث	عدد المقابلات وبعض الأعمال المتعلقة
1)أ.د/حسين عبد العزيز	أستاذ الإحصاء السكاني ومستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان، وخبير السياسات والاستراتيجيات السكانية عالميا وعربيا ومحليا	1–مقابلة 4–أوراق علمية
2)د/ حنان جرجس	خبير بمشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية وعضو فريق العمل للاستراتيجية السكانية	2–مقابلة 1–ورقة بحثية
3)أ.د/ سعاد عبد الرحيم	أستاذ علم الاجتماع ورئيس بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية	1–مقابلة 2–ورقة بحثية
4) أ.د/عاطف الشيتاني	رئيس قطاع السكان وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة ومقرر المجلس القومي للسكان "مرتان" والمنسق والمشرف علي إعداد الاستراتيجية السكانية قبيل إنشاء وزارة الدولة للسكان	3–مقابلة شخصية 2–لقاء إعلامي
5) أ.د/ماجد عثمان	أستاذ الإحصاء السكاني ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3–مقابلات شخصية 2–أوراق علمية

الاسم	العمل والعلاقة بموضوع البحث	عدد المقابلات وبعض الأعمال المتعلقة
	الأسبق ورئيس فريق العمل والإعلام بالاستراتيجية السكانية ومدير مركز بصيرة لبحوث الراي العام.	3-لقاءات اعلامية
6) أ.د/مصطفي خلف	أستاذ علم اجتماع السكان ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ج -بني سويف والخبير السكاني السابق بدولة قطر	4-مقابلات شخصية عدة كتابات متعلقة
7) أ.د/نادية حليم	أستاذ علم اجتماع السكان ومنسق برنامج بحوث المرأة، والمشرف علي مجلد السكان بالمسح الاجتماعي الشامل بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وعضو فريق إعداد وصياغة استراتيجية الحد من الزواج المبكر	1-مقابلة شخصية 3-أوراق علمية 2-مداخلات في ندوات
8) أ.د/ هالة يوسف	وزير الدولة للسكان ومقرر المجلس القومي للسكان السابق، والمشرف علي إعداد وصياغة وتنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015 :2030 ، وعضو مجلس التنمية المجتمعية برئاسة الجمهورية	1-مقابلة شخصية 4-لقاءات علمية وإعلامية
9) أ.د/هدي رشاد	أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية وعضو الفريق الدولي لتحقيق العدالة الصحية وعضو فريق إعداد وصياغة الاستراتيجية السكانية والصحة الإنجابية والحد من الزواج المبكر	2-مقابلة شخصية 2-أوراق علمية
10) أ.د/ هشام مخلوف	أستاذ علم الإحصاء السكاني ومدير المركز الديموجرافي بالقاهرة سابقاً ورئيس جمعية الديموجرافيين وخبير السياسات والاستراتيجيات السكانية عربيا ومحليا	2-مقابلة شخصية 3-أوراق علمية

2- رؤي الخبراء للتطور المفاهيمي للإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية:

يبدو واضحا التطور المفاهيمي للسياسات والاستراتيجيات السكانية ومدي علاقتها بمتطلبات ومطالب العدالة الاجتماعية في رؤي الخبراء المعنيين وفي الخطاب والمجال العام بعد ثورة يناير 2011، ويلاحظ أنه انتقل من الاقتصار علي برامج ومشروعات تنظيم الأسرة إلي كلمات دالة عن التفاوت والمساواة الاجتماعية بين الجنسين وحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الأساسية والإنجابية، وهي مستمدة من برنامج عمل القاهرة 1994 وما بعدها وإن كان قد استند في بدايته علي دوافع إنسانية أكثر منها برامج ومشروعات تنموية فعلية.

ولذلك جاءت كلمات وآراء الخبراء – الذين تم مقابلتهم وفي كتاباتهم معبرة عن ذلك ووفق أيديولوجياتهم العلمية والعملية، ويمكن إيجازها كالتالي:

6) أجمع كل الخبراء علي أن السياسات والاستراتيجيات السكانية تمثل كافة توجهات الدولة وإجراءاتها الفعلية لتحقيق أهدافاً سكانية واجتماعية واقتصادية سواء بطرق مباشرة وغير مباشرة ومتوافقة مع السياسة العامة للدولة وخصوصية المجتمع المصري ، بمساعدة الجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني، وأن الهدف الأساسي فيها بدأ واضحاً في خفض معدل النمو السكاني، والناتج عن ارتفاع معدل المواليد الذي وصل لأكثر من 2,5 مليون مولود سنوياً منذ عام 2012، وبالتالي يتقلص المفهوم في جملة من الأهداف والإجراءات الحكومية المباشرة وغيرها للحد من النمو السكاني عن طريق تنظيم الأسرة، وتبدوا الإشارة اللفظية ضعيفة للربط بين الإستراتيجية السكانية والتنمية الشاملة والمستدامة بالرغم من إدماجهم في عنوان الإستراتيجية الأخيرة حيث أطلقت لأول مرة بعنوان (الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية).

ومما يلفت الانتباه أيضا أن بعض الخبراء أشار إلي الفجوة بين مفهوم الإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية وأنه ما زالت نظم ومعلومات وخدمات تنظيم الأسرة الحالية في الأماكن الريفية والحدودية تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ورغبته في الإدراك الفعلي بالعدالة الاجتماعية ، حيث تدني مستوي المعرفة والوعي والإتاحة ونوعية الخدمة وطريقة الحصول عليها ومدي الاستفادة منها وفاعليتها صحياً وإنجابيا، بالرغم من اتساع مظلة وزارة الصحة ومجهوداتها في هذا الشأن، في حين أشار آخرون إلي أن تنظيم الأسرة أصبح أحد خدمات الصحة الإنجابية الأوسع مفهوما ومضمونا، ولكن يبدو أنه الأقل ممارسة لدي الأكثر حرمانا واستهدافا.

- يتضح من رؤي الخبراء أيضا أن مفهوم ومضمون العلاقة الوثيقة بين المشكلة السكانية وتبعاتها علي الوضع الراهن وتعثر عمليات التنمية ومسارها وتبدو جليه، حيث أكد كل الخبراء علي أن للمشكلة السكانية واقع ملموس استقر مفهومها ووضحت أبعادها وأثارها في مختلف نواحي ومجالات الحياة، خاصة وأن زيادة عدد المواليد بعد الثورة، وانخفاض وتدني مستوي الخصائص السكانية، مع سوء التوزيع الجغرافي للسكان واستمرار تأكل الرقعة الزراعية حتي أصبح تصيب الفلاح قيراط واحد فقط طبقاً لإحصاءات وزارة الزراعة في مايو 2015،فهناك أكثر من 10مليون فلاح يمتلكون 15% من الأراضي الزراعية[66] ، وتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية وارتفاع عدد العاطلين والمعالين يلقي بأعباء ثقيلة علي جهود وبرامج التنمية البطيئة وعدم إحساس وإدراك السكان المستهدفين بثمارها، ولذلك برزت قناعة أكثر إدراكا لأهمية تضمين كل عناصر الصحة الأولية والإنجابية بالحقوق الإنجابية في توسيع خيارات الأفراد والأسر وتهيئتهم لجعلهم أكثر تجاوباً مع حقوقهم المشروعة والمتساوية والعادلة والمستدامة في أطار الإستراتيجية السكانية الجديدة والتي لم تتضح خططها التنفيذية والنافذة والفاعلة مع المستهدفين فيما بعد.

أما عن مفهوم العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها سكانياً ومكانياً، فقد يبدو أنه مازال قيد المعالجة النظرية والتصريحات الإعلامية ولم يرق بعد في الخطط التنفيذية للدولة مركزياً ومحلياً، فكما عبر معظم الخبراء " ماجد عثمان وعاطف الشيتاني ونادية حليم وهالة يوسف ومصطفي خلف "عن مشكلة التنفيذ: من ينفذ؟ وكيف ينفذ؟ ومتي وأين ينفذ ؟" خاصة في ظل صلاحيات محدودة جداً "علميا ومهاريا وماديا" للعاملين بالمجلس القومي للسكان والذي أصبح الآن وزارة للسكان وفروعها بالمحافظات حيث استمرار عدم التنسيق الفعال بين الوزارات والهيئات المسئولة والمنوطة بتنفيذ الإستراتيجية السكانية ومنظومة العدالة الاجتماعية الشاملة، فالقائمين بالتنفيذ والتنسيق بين الجهات المختلفة موظفين بيروقراطيين سواء بالمجلس القومي للسكان وبعض الوزارات والهيئات الأخرى وليسوا خبراء مبتكرين وقادرين علي كيفية التعامل مع الخصائص السكانية والمجتمعية والظروف الراهنة.

7) أجمع معظم الخبراء علي أن العدالة الاجتماعية المنشودة بين السكان تتمثل في إتاحة وتوفير فرص التعليم الجيد والشامل والمنصف والمطلوب لتغيير ثقافة واتجاهات السكان نحو دحض ثقافة وممارسات الزواج المبكر والإنجاب المبكر والمتكرر عن طريق الاستمرار الفعلي في مراحل التعليم المطلوب الارتقاء به ثقافياً وسلوكياً ومنهجياً، وليس كما هو الآن مجرد وسيلة للحصول علي الشهادات التي تضاءلت قيمتها والعائد منها فرديا وأسريا ومجتمعياً.
8) يجمع كل الخبراء علي أن العدالة الاجتماعية تعني تكافؤ الفرص المتاحة وتوفير آليات الإنصاف لتمكين السكان المهمشين من إمكانية المنافسة والحصول عليها، وقد عبر أحد الخبراء – ماجد عثمان – أن الفرص الحقيقية المتاحة للعمل والرعاية الصحية الفردية لا يتمكن منها الكثير من السكان، بسبب ضعف وندرة الفرص المتاحة من جانب، وعدم تمكنهم من المنافسة في الحصول عليها من جانب آخر لتدني خصائصهم السكانية من جانب آخر، وهو ما يساعد علي عدم وصول الدعم والرعاية الاجتماعية والصحية لا أكثر وأهم المواطنين استحقاقا لها.
9) هناك بعض الخبراء أشاروا أن مفهومي الإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية متقاربان ويشكلان أسس المواطنة والانتماء فالأفراد و الأسر الأكثر حباً للوطن ولمستقبلة هم الأكثر استجابة لوسائل تنظيم الأسرة والمباعدة بين المواليد، والعمل من أجل عدم الإنجاب غير المخطط وغير المرغوب فيه، وبالتالي إمكانية تحقيق الهدف الاستراتيجي للإستراتيجية السكانية وهو طفلان علي الأقل لكل أسرة.

ويبدو من تعريفات الخبراء وآراؤهم حول الإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية أنها جاءت فضفاضة ومركبة وتتسم بالإنصاف العلمية والعملية، وإن أجمع معظم الخبراء علي أن الاستراتيجية السكانية الجديدة يمكن لها تحقيق بعض متطلبات العدالة الاجتماعية ولكن يصعب تنفيذها واقعيا بين الأقاليم والتجمعات

السكانية النائية والعشوائية لتدني الخصائص والقدرات السكانية، وأيضا لان كثيراً من السكان يفتقدون الثقة الفعالة في معظم المسئولين الحكوميين وتصريحاتهم وشعاراتهم، وهو ما أكد عليه انتوني جيدنز وتالكوت بارسونز بأهمية الثقة الفعالة والثقة الادائية (العملية) في تنفيذ وتحقيق السياسات الموضوعة والأهداف المنشودة.

3) رؤي الخبراء للفرص والتحديات الراهنة والمستقبلية للإستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية :

تتعدد وتتنوع آراء وتصورات الخبراء والتنفيذيين بشأن الفرص والتحديات الراهنة والمتوقعة في المستقبل، والتي قد تؤدي أو تحول دون الإنجاز وتحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة للإستراتيجية السكانية عامة وما يتعلق بالعدالة الاجتماعية خاصة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

الفرص	التحديات
أ) الاجتماعية والثقافية: *التحول نحو حجم الأسرة النووية من الممتدة في عدة مناطق وتجمعات خاصة الحضرية *تزايد إعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات الحكومية والخاصة والرغبة في الاستمرار خاصة من الإناث مما يعرقل الزواج المبكر. *تنوع المؤهلات والتخصصات العلمية في كافة مجالات الحياة وكذلك فرص التدريب المهني والتحويلي . *اتساع مظلة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي عند العجز والمرض والشيخوخة . *فتح الأبواب والسياسات وتنوع بعض الممارسات الاجتماعية التي تدعم المساواة بين الجنسين. وتمكين المرأة والشباب،والاندماج الاجتماعي لكل فئات وطبقات المجتمع وذلك طبقاً لتقارير عالمية ومحلية.[67] *تكثيف ملحوظ لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة المهام العلمية والإستراتيجية السكانية ودعم الجوانب التعليمية و المهارية للمواطنين *محاولات مد جسور الحوار المجتمعي والتواصل الفعال لاكتساب الثقة بين السكان والمسئولين وإدراج العمل بمنظور حقوقي وصحي واجتماعي وتنموي. *تعدد وتنوع وسائل الاتصال الجماهيري والتواصل الاجتماعي مما تتيح سهوله التواصل والاتصال الإقناعي للمستهدفين ورجال الدين. *تحس المجتمعي والاحتجاجات الفئوية وغيرها مما يساعد على إمكانية الاستقرار والعدالة الاجتماعية. *أمكانيه استخدام فرص العولمة في تعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات للأفراد والمؤسسات والجهات المانحة. *تجديد ملحوظ للخطاب الثقافي والديني الداعم لتحقيق أهداف السياسة السكانية والعدالة الاجتماعية. *تجديد لغة وتناول وسائل الإعلام بتهيئة أفراد المجتمع واستخدام الدعم الحكومي والسياسي.	أ) الاجتماعية والثقافية: *معظم الأسر بالريف والمناطق الحدودية والعشوائية لا تزال تفضل حجم الأسرة الكبير لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية. *ارتفاع إعداد المتسربين من التعليم خاصة من الإناث في المناطق المستهدفة مما يؤدي للزواج المبكر بنسبة تزداد عن 15% من الزيجات([68]). *تزايد إعداد العاملين في الأعمال الهامشية وغير الرسمية والموسمية نظراً لارتفاع نسبة العاطلين وضعف فرص العمل اللائق. *تزايد إعداد الفقراء والفقر المتعدد وانخفاض قيمة المعونات الاجتماعية، حيث يحصل 1,5مليون أسرة علي الضمان الاجتماعي بما لا يزيد عن 500 جنية. *مازال الكثيرون من الأفراد والأسر يفضلون الذكور لعدة أسباب اجتماعية واقتصادية ونفسية، ويؤثرون الانسحاب والعزلة الاجتماعية مما يصعب من عملية تحقيق الاندماج لهم. *معظم أعمال الجمعيات الأهلية والنقابية والحزبية بدون تخطيط مسبق، وهي أكثر منها موسمية وليست لها إستراتيجية واضحة وغير محددة زمنيا ومكانيا. (عاطف الشيتاني) *أزمة الانقسام السياسي والاجتماعي بين كثيراً من الأفراد والعائلات والفئات لضعف الثقة المتبادلة بين كافة السكان والمسئولين (عاطف الشيتاني، مصطفي خلف، هشام مخلوف). *مازالت أساليب الاتصال الجماهيري في الأماكن المستهدفة تعتمد علي الرائدات الريفيات الأقل تأثيراً في المواطنين وندرة الندوات التثقيفية بالأماكن المستهدفة. *طول أمد الفترة الانتقالية وكثرة إعداد الشباب الثائر والقوي الثورية والمطالبة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. * مازالت النظرة التشاؤمية للعولمة مسيطرة علي الكثيرين، كثر من فرصها المعرفية والاستثمارية. *واقع ثقافي وديني أكثر تزمتاً في ظل تنامي إعداد التيار الديني الشكلي والملقب بالمحافظ والتنديد بمخاطرها أكثر من فرصها (ماجد عثمان– نادية حليم– حنان جرجس– هشام مخلوف– هالة يوسف)

الفرص	التحديات
أ) الاقتصادية والتنموية: *بداية الانتعاش الاقتصادي والاستثماري والعودة التدريجية للانضباط الأمني *استثمار المؤتمر الاقتصادي وتوسيع فرص التشغيل والإنتاج واستثمار الموارد البشرية *إعادة ترسيم وتوزيع الحدود والموارد الطبيعية والسكانية بين المحافظات والأقاليم مما يساعد على تحقيق خريطة التنمية الجديدة المستهدفة في مصر طبقا للبرنامج المقترح حتى 2050 *التزام الحكومة بزيادة نسب الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي بنسب واضحه طبقا لدستور 2014 *تنوع الموارد الطبيعية والبشرية على ارض مصر وانتشارها بما يمكن استثمارها *وجود مساحات كبيره من الأرض صالحه للاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري الخ. *التوسيع في شبكة الطرق الرئيسية والفرعية بين الأقاليم والمحافظات والترسيم الحدودي الساحلي الجديد وفرص الاستثمار الواعدة. *تكثيف فرص التعاون بين وزارة السكان والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر لتنفيذ برنامج موسع للارتقاء بالخصائص السكانية والنوعية والتنمية البشرية، تديره الوزارة مركزيا ومحليا، بهدف تغيير المفاهيم والسلوكيات المجتمعية المناهضة للتنمية وكافة القضايا السكانية ذات الصلة. (هالة يوسف)[69] *رغبة الحكومة في تنفيذ بعض الحوافز الايجابية المادية والتنموية والاجتماعية والصحية – للأسر صغيرة الحجم. بما ينعكس عليها وعلي المجتمع في تنفيذ أهداف الاستراتيجية السكانية. *التوسع في إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة كقري الظهير الصحراوي، والمدن الجديدة في الأقاليم النائية، بما يساهم في فرص التوزيع الجغرافي الأفضل للسكان لتحد من المشكلات المترتبة علي ارتفاع الكثافة السكانية والازدحام وتنامي العشوائيات (ماجد عثمان، حنان جرجس، حسين عبد العزيز، عاطف الشيتاني).	ب) المالية والاستثمارية: *مازالت المركزية مسيطرة علي المشروعات الاستثمارية والخدمية وغيرها، حيث أكد كثيراً من الخبراء أن القاهرة وحدها تحصل علي ما يقرب من 50% والإسكندرية 30% وباقي المحافظات 20% (ماجد عثمان– ابو بكر الجندي– حنان جرجس– عاطف الشيتاني). *توقف التمويل والاعتماد المالي للبرامج والمشروعات السكانية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة السكانية واستراتيجياتها منذ 2008 وحتي الآن (عاطف الشيتاني – هالة يوسف– ماجد عثمان– حنان جرجس) وهو ما سبب ما أسموه ب(الرده السكانية) (هالة يوسف– عاطف الشيتاني). * اتساع الفجوة بين دخول وفرص التشغيل للأغنياء والفقراء، بما يزيد الأوضاع المتفاقمة ويؤثر علي السلم والأمن الاجتماعي. *ضعف فرص الإنصاف بكل أنواعه حيث لاتزال الخصائص السكانية المتدينة تحول دون تحقيق الإنصاف والمساواة اللازمة والمطلوبة (عاطف الشيتاني – ماجد عثمان– حنان جرجس) . * تباطؤ معدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاستثمارية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يؤدي إلي استمرار العجز المالي وتراكم الديون، والانشغال بتلبية الاحتياجات عن بناء وصناعة المستقبل. *تنامي إعداد العاطلين من الخرجين الجدد أو المحالين للتقاعد نظرا لخصخصة بعض المشروعات كثيفة العمال في القطاع العام والحكومة، وأيضا العائدين من البلاد العربية غير المستقرة. *تزايد إعداد الفقراء والتفاوت الواضح في الدخول ومصادر الدخل بين الأفراد والأقاليم يدفع بعض الأفراد والأسر إلي الإنجاب من أجل الحصول علي المنفعة الاقتصادية للأبناء وخاصة الذكور (مصطفي خلف، ماجد عثمان، حنان جرجس، هشام مخلوف). *يؤثر التفاوت في الدخول وفرص العمل والمشاركة السياسية علي توريث وتأنيث الفقر وتبعاته (عاطف الشيتاني، مصطفي خلف، ماجد عثمان). *التخطبط في القرارات والاعتمادات المالية الخاصة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية السكانية السابقة واللاحقة، حيث أشارت هالة يوسف ووزير السكان مؤخرا إلي أن الوزارات عليها دور مهم في تنفيذ الاستراتيجيات القومية للسكان كل من موازنته الخاصة، وسيكون دور الوزارة تنسيقي[70]، وقد أعلنت الحكومة مؤخراً عن مليار جنية للأنشطة السكانية بالتعاون مع الوزارات المعنية، في حين تصل ميزانية الدولة للسكان كلها 290مليون جنية.[71]

الفرص	التحديات
ج) الصحية والديموجرافية: *ارتفاع نسبة الشباب لعدد السكان 62% أقل من 35سنة. * انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات عامة ووفيات الرضع والأطفال خاصة. * التوازن في التوزيع النوعي (الذكور-إناث) وتفوق بسيط لإعداد الذكور بمقدار مليون ونصف . *دعم الفتيات والمتزوجات بالمعرفة والخدمات الصحية الأولية والإنجابية عن طريق الرائدات الريفيات، المثقفة السكانية (عاطف الشتباني- هالة يوسف). *زيادة نسبة النساء اللاتي تحصلن علي خدمات الصحة الإنجابية. * ارتفاع ملحوظ للعمر المتوقع عند الميلاد لكل من الذكور والإناث وإن كان الإناث لسنوات أكبر بواقع 68,6 سنة للذكورو71,4سنة للإناث DHS 2014. *الدعوة لإنشاء وتنفيذ ومتابعة المرصد السكاني في الريف والحضر لرصد التغيرات والديناميات السكانية بالأقاليم والمناطق المحرومة (ماجد عثمان وحنان جرجس وهالة يوسف وهشام مخلوف وحسين عبد العزيز) . *إطلاق الإستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر 2015:2020، وكذلك الإستراتيجية القومية للصحة الإنجابية، في سياق "نهج دورة الحياة" من بداية الاختيار للزواج والسن المناسب له وللحمل وعدد مراته و المباعدة بين المواليد ، ثم المتابعة المستمرة للأمهات، والتأكد علي ضرورة الإشراف الطبي عند الولادة، واستمرار المتابعة الصحية للام والأطفال حديثي الولادة.... وهكذا (حنان جرجس وهالة يوسف وعاطف الشيتاني ونادية حليم) *ارتفاع ملحوظ في السن عند الزواج الأول للفتيات، وانخفض نسبة الزواج المبكر والحمل والإنجاب المبكر والمتكرر.[72]	ج) الصحية والديموجرافية: *عدم وجود إستراتيجية سكانية خاصة بالشباب وكيفية استثمار طاقتهم لصالحهم ولصالح المجتمع (جميع الخبراء). *مازالت سياسة تنظيم الأسرة للحد من النمو السكاني وعدد المواليد المتزايد هي المسيطرة والأكثر سهولة للقائمين علي تنفيذ وتحقيق الأهداف المباشرة وغيرها للاستراتيجية السكانية،مع عدة تحديات لتنفيذ وضعف المدخل التنموي والتشاركي في ذلك (هشام مخلوف، عاطف الشيتاني، حنان جرجس، مصطفي خلف). *مازالت هناك نسبة تزيد عن 15% من النساء في سن الإنجاب لديهن احتياجات غير ملباه، اي لا يرغبن في الإنجاب ولا يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة ...(عاطف الشيتاني وهالة يوسف). *ارتفاع نسبة الإعالة الديموجرافية والصحية، نتيجة لارتفاع عدد المواليد لكل سيدة من 3 أطفال إلي 3,5 طفل مؤخراً طبقا للنتائج النهائية في DHS 2014 ومصر في أرقام 2015 (ماجد عثمان وحنان جرجس وهالة يوسف وهشام مخلوف). وقد أكد تقرير مكتب العمل الدولي 2013 أن مصر من أكبر ست دول نامية علي مستوي العالم في ارتفاع نسبة الإعالة الديموجرافية.[73] *استمرار رغبة الكثير من الأسر في تزويج البنات مبكراً وإنجابهم كذلك، مما يعرضهم لمشكلات صحية ونفسية متراكمة ومؤثره في استقرارهن الأسري. *تزايد التباينات بين المجتمعات والأقاليم في وفيات الرضع والأطفال طبقا لبيانات المسح السكاني الصحي 2014، فمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة أقل بين أطفال الحضر (23 وفاه لكل 1000طفل) عن أطفال الريف (34 وفاه لكل1000طفل)، هذا بالإضافة إلي أن 61% فقط. من الأطفال الذكور لديهم بطاقة صحية، مقابل 56,5% للإناث. *ارتفاع حالات الحمل والإنجاب غير المرغوب فيه طبقا للبيانات الواردة في DHS 2008,2014،مما يشد لاستمرار التفاوت بين عدد الأبناء المرغوب فيه والعدد الفعلي، حيث أكدت نسبة 43% من السيدات المبحوثات أنهم كن يفضلون ثلاثة أبناء أو أقل، أما العدد الفعلي لأكثر من ثلثي السيدات المبحوثات يصل لخمسة أطفال علي الأقل. (هالة يوسف وماجد عثمان وعاطف الشيتاني) *غير واضح للان تخصيص المهام، وتحديد المسئوليات، ووضع أهداف كمية وكيفية موضع التنفيذ والمتابعة لكل جهة اختصاص وعلاقته بهذه المهام، بمعني أن تضع كل وزارة ذات علاقة استراتيجيتها المتجاوبة مع المشكلة السكانية وأن يكون ذلك توجيه عام كسياسة دولة، علي أن تكون كل وزارة مسئولة عن التنفيذ والمتابعة والتقويم لبرامجها والمتحقق من أهدافها، وتكون إستراتيجية كل وزارة أو مؤسسة اهلية أو خاصة مكون من مكونات إستراتيجية شاملة للسكان والتنمية، لان يحدث العكس مع المجلس القومي للسكان (نادية حليم ، عاطف الشيتاني).
الفرص	**التحديات**
د) الدعم السياسي والاستحقاقات الدستورية:- *دعم القيادة السياسية الإستراتيجية السكانية واستثمار في دعوة كل الجهات الحكومية وغيرها لتحقيق أهدافها. *الاستحقاقات الدستورية الأخيرة في دستور 2014 مادة 41 والمواد الداعمة للتعليم الجيد والصحة والطفولة والشباب والنشء وأصحاب الحالات الخاصة وكل فئات المجتمع والتوازن والعدالة الاجتماعية وغيرها. *إعادة النظر في تنقية وتنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بالزواج المبكر وعمالة الأطفال وغيرها لتتماشي مع الدستور. *إعداد دورات تدريبية وورش عمل للقضاة والمستشارين لسد بعض الثغرات الموجودة ببعض القوانين المعنية السابقة واللاحقة . *إعداد وتنفيذ تشريعات جديدة تؤيد حصول المواطنين علي كافة الحقوق الصحية والإنجابية والمشاركة الفعالة في ظل مجالات الحياة طبقا لاستحقاقات الدستور الأخير 2014، (مادة	د) السياسية والقانونية والأمنية:- *تذبذب الاهتمام والتراخي في الدعم المتواصل من جانب بعض القيادات السياسية والمحلية بالمسالة السكانية، وضعف المتابعة والرقابة والتقييم المستمر للبرامج والمشروعات والأهداف السكانية والتنموية وغيرها، "حيث نقل تبعية المجلس القومي للسكان بين رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء ثم وزير الصحة ثم وزير الأسرة والسكان وغيرها، (جميع الخبراء)" *غياب وندرة الرقابة والمتابعة المحلية والبرلمانية لخطوات إعداد وتنفيذ وتحقيق أهداف البرامج والمشروعات والخطط السكانية والتنموية وغيرها، كما يقول بعض الخبراء " إن الحق في التنمية والاستفادة من مشروعات الدولة في الصحة الإنجابية وغيرها لا يمكن إعماله ووصوله لمستحقيه إلا بوجود إطار سليم للمساء له الوطنية والمتابعة المحلية والدولية يقوم علي احترام العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان طبقا لما أكدته الأمم المتحدة وخبرائها في هذا الشأن" (ماجد عثمان) .(بالتالي فالمسالة والمتابعة تبدو نظرية فقط (عاطف الشيتاني))[74]. *ما زال التركيز على امن الدولة والمسئولين يفوق آليات حماية المواطنين

الفرص	التحديات
11، 27,80، 89) * تنفيذ ورش عمل لصياغة قوانين ولوائح وإجراءات تنفيذية لتنفيذ البرنامج القومي لتمكين الأسرة ومناهضة ختان الإناث بمشاركة بعض أعضاء النيابة العامة ووزارة العدل، بشأن عدم التصالح في الدعاوي الجنائية المترتبة لتمكن الأسرة ومناهضة ختان الإناث.	وحقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية. * استمرار وتنامي الزحف العمراني العشوائي علي الأراضي الزراعية وما يترتب عليها من مشكلات أخرى (نادية حليم و مصطفي خلف وسعاد عبد الرحيم) .
الفرص	التحديات
هـ) الإدارية والفنية: *إعداد وصياغة الإستراتيجية بشكل علمي مستخدمة نهجا تشاركيا وتفاعليا لممثلي قطاعات الدولة المختلفة من الحكومة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وبعض المؤسسات البحثية والعالمية. *رصد وتجميع بعض الأعمال والمقترحات العلمية والميدانية ذات الصلة بالإستراتيجية وأهدافها. *إنشاء وزارة مستقلة للسكان وتحديد اختصاصاتها وإشرافها علي التنفيذ الفعلي للإستراتيجية السكانية بالتنسيق مع قطاعات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات العالمية والمتاحة. * الإعلان والتصريحات المستمرة بتوفير الاعتمادات المالية والدعم الحكومي لتنفيذ وتحقيق أهداف الإستراتيجية السكانية الكمية والكيفية المباشرة وغير المباشرة. * عمل ورش عمل وندوات ولقاءات علمية وعملية متخصصة لاختيار أفضل السبل للخطط التنفيذية الملائمة لكل إقليم وتجمع سكاني بالجمهورية. *توفير التدريب المهاري والسكاني علي التعامل مع كيفية كسب التأييد من المواطنين لدعم فرص نجاح الإستراتيجية السكانية.	هـ) الإدارية والفنية: *مازال التخطيط والإعداد والصياغة والتنفيذ مركزيا لكل الخطط والسياسات والاستراتيجيات السكانية والتنموية وغيرها، ويقول الخبراء انه يجب أن يكون التخطيط والإعداد والتنفيذ محليا طبقا لخصائص كل إقليم أو فئة معينة (عاطف الشيتاني – ماجد عثمان – نادية حليم). *ندرة الكوادر الفنية المهارية في مجال التحليل السكاني والاجتماعي وكيفية استقراء واستشراف الأحداث والإسقاطات السكانية والاجتماعية، وخاصة في المحافظات والتجمعات السكانية بالمناطق الحدودية، حيث قال بعض الخبراء أن المجلس القومي للسكان بالمحافظات معظم العاملين فيه من الموظفين وليسوا من المتخصصين والخبراء في المسألة السكانية (ماجدة عثمان– مصطفي خلف –هشام مخلوف– عاطف الشيتاني) *ضعف الصلاحيات الممنوحة لمدراء وموظفي المجلس القومي للسكان في متابعة وتنفيذ بعض الأعمال والبرامج المتعلقة بتحقيق وتنفيذ أهداف الاستراتيجيات السكانية المباشرة وغير المباشرة مع بعض الوزارات والهيئات الأخرى. *عدم الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات الاجتماعية والسكانية وغيرها، وضعف فرص التواصل والشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة وصناع ومتخذي القرار والسياسات والخطط وغيرها.

4) رؤي الخبراء لمتطلبات وآليات تنفيذ الاستراتيجية السكانية وللعدالة الاجتماعية:

أجمع كل الخبراء المختارين وغيرهم علي أن للسياسات والاستراتيجيات السكانية إسهام واضح وارتباط قوي بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، وقد أكدت ذلك كثيراً من الادبيات والدراسات السابقة وكذلك التقارير والإحصاءات المختلفة،ويمكن فيما يلي إيجاز أهم رؤي الخبراء لأولويات وآليات تنفيذ الإستراتيجية السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري:

1- أجمع كل الخبراء علي أولوية استثمار الهبة الديموجرافية الفرص السانحة حالياً، والتي تتيح مزيداً من القوي العاملة والإنتاجية المعطلة وأيضا المهدرة، والتي تستلزم استحداث آليات جديدة غير فرص العمل التقليدية لاستثمار هذه الطاقات البشرية لصالح الأفراد والمجتمع، والاسترشاد بالبرنامج العالمي للشباب وبعض تجارب الدول الناجحة عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية السكانية فالاستثمار الشبابي يضمن توفير فرص خفض معدل الإعالة الديموجرافية وإحداث التنمية البشرية المستدامة، وسد منافذ الفقر المتعدد وبالتالي إدراك وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة.

2- أجمع معظم الخبراء علي ضرورة تلائم وتنفيذ ثلاثية الاستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية في إطار التنمية البشرية المستدامة فالاستراتيجية السكانية المتوافقة مع النهج الحقوقية والتنموية والتشاركية، واحتياجات ومتطلبات الارتقاء بالخصائص السكانية تساهم في القدرة علي المطالبة بالاستحقاقات

والعدالة الاجتماعية، وذلك في إطار التنمية البشرية المستدامة، لكل الفئات والأقاليم والتجمعات السكانية الحدودية والعشوائية والريفية.

3- يري بعض الخبراء أن الزيادة السكانية الحالية مع قدرات المجتمع المحدودة، وارتفاع معدل الإعالة الديموجرافية، وارتفاع كثافة الفصول بالتعليم نظراً لزيادة إعداد التلاميذ في سن التعليم والمقررة ب40% يعجل بالحاجة إلي 18 مليار جنية كما أشار ماجد عثمان لاستيعاب الزيادة، وهو ما يؤدي بالطبع إلي عدم تقديم التعليم الجيد المنصف والشامل المطلوب بالجودة والكفاءة العالية، ومن ثم فإن ذلك علي الارجح يزيد من إعداد الخرجين العاطلين وغير المبدعين، والذين يفتقدون الكثير من المهارات والقدرات التي قد تساعد علي الحصول علي بعض الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وبالتالي فمن الأولويات الأساسية إصلاح منظومة التعليم ليكون قادراً علي إحداث تحول في الحياة عامة، والسلوك الإنجابي خاصة، بدءاً من الاختيار عند الزواج ومرات الحمل والإنجاب وحجم الأسرة، وتوسيع اختيارات العمل والمشاركة وغيرها، فالتعليم الجيد يعمل علي تحريك الأفراد والأسر والمجتمعات لكي يغيروا حياتهم للأفضل.

4- يؤكد معظم الخبراء علي أنه لا يمكن افتراض نجاح الشراكة من غير ضمان خيار تقوية التزام الشركاء، وتمكين قدراتهم لترجمة هذا الالتزام إلي خدمة أهداف الاستراتيجية السكانية واستراتيجية التنمية البشرية المستدامة، وفي إطار هذا الخيار، لابد من توسيع نطاق مشاركة المنظمات غير الحكومية وكل عناصر المجتمع المدني في تحقيق وتنفيذ أهداف الاستراتيجية السكانية والعدالة الاجتماعية لكافة السكان في جميع الأقاليم.

5- يدعو كل الخبراء إلي تعزيز آليات الدعم المستمر للقيادات السياسية والمحلية، وكذلك تنفيذ القوانين والتشريعات الدستورية الجديدة، فلا بد من إنشاء وتقوية المؤسسات التنسيقية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، وإنشاء مرصد سكاني مستقل لرصد التغيرات السكانية وتداعياتها علي المستوي القومي والمحلي.

6- يذهب بعض الخبراء إلي ضرورة التأكيد علي إرساء الاسس الكفيلة بتنسيق وقيادة وتنفيذ عمليات إجراء البحوث والدراسات المعمقة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وغيرها، واستنباط المؤشرات الكمية والنوعية المطلوبة للمتابعة والتقويم لخطط وبرامج تنفيذ الاستراتيجيات السكانية الجديدة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتفعيل دور المراكز العلمية السكانية واقسام الدراسات السكانية بالجامعات والمراكز البحثية المتخصصة.

7- أشار بعض الخبراء إلي البحث عن أولويات وآليات في خطة وزارة السكان والدولة والاستراتيجية السكانية والاجتماعية عامة إلي كيفية مواجهة التوهج الثوري والعنف البنائي والآنقسام والآنعزال الاجتماعي لمعظم الفئات العمرية في مصر خلال الفترة الراهنة والمستقبل.

8- أشار كثيراً من الخبراء المختارين وغيرهم إلي اتساع الفجوة الواضحة بين الأهداف المعلنة للحكومة وتحقيقها فعليا علي أرض الواقع، حيث تنحو مظاهر سوء الإدارة، والرصد الضعيف، والتخصص غير الفعال للموارد، والفساد إلي توسيع هذه الفجوة.

9- أشار بعض الخبراء إلي فرصة تركز السكان في المناطق الحضرية مما يتيح سهولة الوصول اليهم وتقديم الخدمات العامة والإنجابية بتكلفة أقل مقارنة بحالات الآنتشار الجغرافي، ولكن مع ملاحظة أن معظم الزيادات والهجرات السكانية بالحضر تتم علي الأطراف الحضرية والعشوائية مما يشكل أعباء أخرى.

10- أكد معظم الخبراء علي زيادة إعداد العاملين في القطاع غير الرسمي أو- القطاع المنسي علي حد تعبير أحدهم – ومعظم هؤلاء يجب الإسراع بإدراجهم في مؤسسات الامان الاجتماعي التقليدية وغيرها لسهولة التواصل معهم واقناعهم بأهداف الدولة وسياستها الاجتماعية والسكانية الداعمة لهم ولظروف حياتهم وخصائصهم السكانية المتدنية.

11- يقدر معظم خبراء السكان والتنمية أن حوالي ثلث مستويات التنمية التي تحققت في الدول المتقدمة، ودول النمور الاسيوية إلي نجاح السياسات السكانية والتحولات الديموجرافية، وأن إحدى الدراسات قامت بحساب عائد الاستثمار في البرامج القومية للسكان في مصر في الفترة من 2007 :2030م من خلال مقارنة إجمالي الوقورات التراكمية نتيجة لانخفاض الإنفاق المطلوب لبعض قطاعات التعليم والصحة والمياه والمرافق ودعم الغذاء، بالتكلفة المقدرة للبرنامج بافتراض نجاحة في تحقيق الهدف والمحافظة علي مستويات الإنجاب علي حالها، وقدرت الوقورات التراكمية المنصرفة بمبلغ 172,4مليار جنية، بينما قدرت إجمالي التكلفة الاضافية للبرنامج بحوالي 2,3مليار جنية، وبذلك يتضح أن الإنفاق علي البرنامج السكاني – حتي كتنظيم الأسرة فقط – في مصر يعد استثماراً مالياً مرتفع العائد، حيث تشير الدراسة أن كل جنية يصرف علي البرنامج القومي للسكان يوفر في المتوسط 40جنيها.[75]

وأخيراً يقول – ماجد عثمان – رئيس فريق إعداد وإطلاق الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015: 2030 "إن مشكلة الزيادة السكانية التي تشهدها مصر هي مشكلة متعددة الأبعاد تم السكوت عليها طويلا، وعلي الرغم من تأثيراتها السلبية علي جودة الحياة وعلي جهود التنمية في مصر وعلي الاستقرار السياسي، الا أنها لا تحظي بالاهتمام المناسب الذي يتسم بالجدية ويبتعد عن التناول الموسمي. فهل نفيق قبل فوات الآوان؟"[76]

عاشراً: أهم النتائج البحثية والرؤي المستقبلية

هناك عدة نتائج بحثية ورؤي مستقبلية ومتطلبات تنفيذية يستنبطها الباحث من جملة التوجهات النظرية وبعض مستخلصات الدراسات السابقة والرؤي والتصورات التنفيذية للخبراء والتنفيذيين وكذلك من بعض التقارير والإحصاءات العالمية والمحلية المتنوعة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1- لا شك أن المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع المصري ويتطلع فيها إلي تنمية شاملة ومستدامة، تتطلب رؤي ومتطلبات أساسية لإمكانية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات العامة والقطاعية – ومنها الاستراتيجية السكانية – علي أسس من العدل الاجتماعي لدعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة والنشطة، وأيضا عدم الاقتصار علي رصد وإصلاح الواقع المتعثر والمتجدد بإطراد أو كيف نتعامل مع آثاره وتحدياته بأقل قدر من الخسائر والفوز بما أمكن من المكاسب المتاحة، وإنما كيف نغير معطيات الواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي غير المناسب لحضارة وأسبقية المجتمع المصري تاريخياً واجتماعياً، وكيف نتعامل مع جملة التحديات المختلفة، وتعظيم الفرص السانحة والمتاحة من ملايين الشباب الراغب في تحقيق الذات والحراك الاجتماعي، وكما يقول "مارتن لوثر كينج جونيور" والذي جاءت كلماته تلك استهلالا لتقرير التنمية البشرية 2014 أن (التقدم البشري ليس تلقائيا ولا هو حتمي، التقدم البشري عمل متعمد).

2- يؤكد البحث علي ضرورة تنفيذ البرامج والمشروعات الناجزة لتحسين الخصائص السكانية خاصة لدي المستهدفين وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالتنمية هي توسيع الخيارات وتنمية القدرات واستثمارها، فالعدالة الاجتماعية كما أكد العديد من الخبراء وبعض الادبيات تنهض علي ثلاثية "القدرات الإنسانية الفعالة، والترتيبات والبيئات التمكينية، والمواطنة الايجابية"(77) ويوضح الشكل التالي ذلك تفصيلاً نحو عدالة اجتماعية داعمة للسكان عامة ولتمكين الشباب خاصة.

شكل رقم (1)

3- يبرهن البحث علي أن السياسات والاستراتيجيات السكانية السابقة واللاحقة كما هي ما زالت تنحو لخفض النمو السكاني عن طريق تنظيم الأسرة، في حين أن الارتقاء بنوعية حياة المواطنين، وتقليل التفاوتات بين المناطق والشرائح السكانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالخصائص السكانية، هي المؤدية حقا إلي خفض معدل المواليد والنمو السكاني وليس العكس، لذلك يقترح الباحث توسيع مجال إعداد وتنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية السكانية الأخيرة كماً وكيفاً ونوعاً ومكاناً حتي تساعد علي تحقيق ثلاثية مطلوبة الآن بالمجتمع المصري وهي "الوقاية من المخاطر والصدمات المتشابكة والمتنوعة، وتحصين الإمكانات وتنمية القدرات، وحماية الخيارات" حتي يصبح الزواج والإنجاب وحجم الأسرة بالاختيار وليس بالصدفة ولنتذكر قول عالم الاجتماع الراحل – عبد الباسط عبد المعطي – "إن معرفة موانع الحمل لا تخلق بذاتها الرغبة في خفض الخصوبة وإنما نضع الرغبة موضع التنفيذ"(78)

وأيضا ما ورد في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والقاهرة 1994 الفقرة (7-3 ،7-2) والذي جاء فيه نصاً "الغرض من الرعاية الصحية الإنجابية هو تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية وليس مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية فيما يتعلق بالإنجاب والأمراض التناسلية"(79)

والشكل رقم(2) يوضح الصلات الوثيقة بين تضمين الاستراتيجية السكانية 2015 :2030 لخدمات الصحة الإنجابية وعوائدها الاجتماعية والاقتصادية والصحية علي كل أفراد الأسرة والمجتمع، ودورها في الوصول قدر المستطاع للعدالة الاجتماعية، ولا شك أنها تستلزم الاتاحة، والتوافر، وإمكانية وسهولة الوصول، علاوة علي القبول الاجتماعي والثقافي، وتعدد فرص الاختيار بين النوعيات المميزة، حيث يؤدي ذلك إلي تعزيز مساعدة المستهدفين وجذبهم، ومساعدة الشرفاء، وتحقيق النتائج والشفافية، والمساءلة الاجتماعية الشاملة، بدلا من الاقتصار فقط علي خدمات تنظيم الأسرة التي لا تأتي غالبا بالأهداف الموضوعة والمنشودة.

شكل (2)

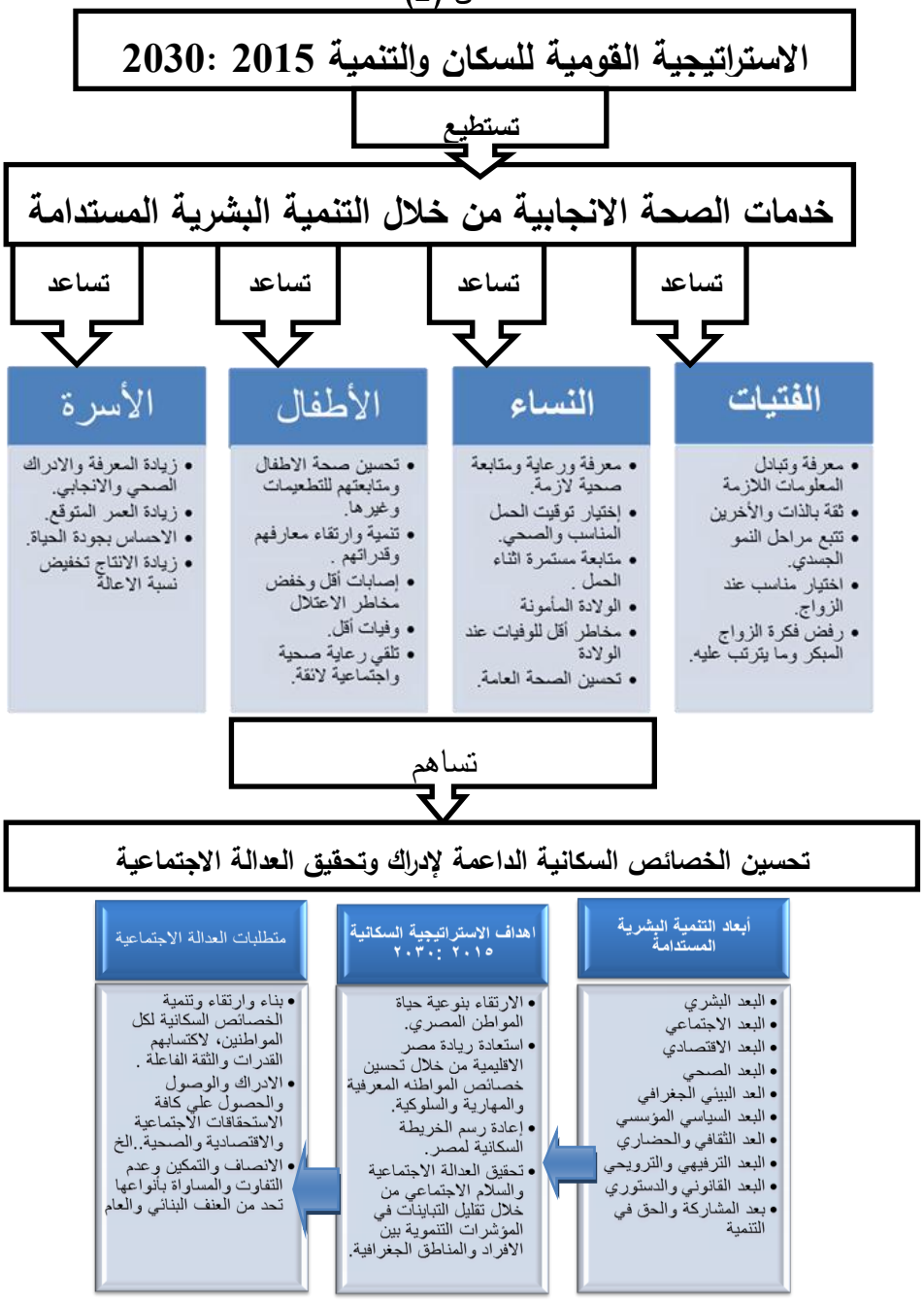
الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015: 2030
تستطيع
خدمات الصحة الانجابية من خلال التنمية البشرية المستدامة
تساعد
تساعد
تساعد
تساعد
الأسرة
• زيادة المعرفة والادراك الصحي والانجابي.
• زيادة العمر المتوقع.
• الاحساس بجودة الحياة.
• زيادة الانتاج تخفيض نسبة الاعالة
الأطفال
• تحسين صحة الاطفال ومتابعتهم للتطعيمات وغيرها.
• تنمية وارتقاء معارفهم وقدراتهم .
• إصابات أقل وخفض مخاطر الاعتلال
• وفيات أقل.
• تلقي رعاية صحية واجتماعية لائقة.
النساء
• معرفة ورعاية ومتابعة صحية لازمة.
• إختيار توقيت الحمل المناسب والصحي.
• متابعة مستمرة اثناء الحمل .
• الولادة المأمونة
• مخاطر أقل للوفيات عند الولادة
• تحسين الصحة العامة.
الفتيات
• معرفة وتبادل المعلومات اللازمة
• ثقة بالذات والأخرين
• تتبع مراحل النمو الجسدي.
• اختيار مناسب عند الزواج.
• رفض فكرة الزواج المبكر وما يترتب عليه.
تساهم
تحسين الخصائص السكانية الداعمة لإدراك وتحقيق العدالة الاجتماعية
أبعاد التنمية البشرية المستدامة
• البعد البشري
• البعد الاجتماعي
• البعد الاقتصادي
• البعد الصحي
• العد البيني الجغرافي
• البعد السياسي المؤسسي
• العد الثقافي والحضاري
• البعد الترفيهي والترويحي
• البعد القانوني والدستوري
• بعد المشاركة والحق في التنمية
اهداف الاستراتيجية السكانية ٢٠١٥: ٢٠٣٠
• الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري.
• استعادة ريادة مصر الاقليمية من خلال تحسين خصائص المواطنه المعرفية والمهارية والسلوكية.
• إعادة رسم الخريطة السكانية لمصر.
• تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين الافراد والمناطق الجغرافية.
متطلبات العدالة الاجتماعية
• بناء وارتقاء وتنمية الخصائص السكانية لكل المواطنين، لاكتسابهم القدرات والثقة الفاعلة .
• الادراك والوصول والحصول على كافة الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية والصحية..الخ
• الانصاف والتمكين وعدم التفاوت والمساواة بأنواعها تحد من العنف البنائي والعام

4- يمكن تقديم مقترب بحثي يناظر أهداف الإستراتيجية السكانية ومتطلبات العدالة الاجتماعية بإبعاد التنمية البشرية المستدامة كما يلي : شكل (3)

ولا شك أن ذلك أحد أهم مجالات علم اجتماع السكان وموضوعاته المتجددة والتي سبقت الأشارة إلي بعض منها.

5- يؤكد البحث علي ضرورة استعادة الثقة المفقودة بين المواطنين والمسئولين، فطبقاً لرواد علم الاجتماع (الآن تورين وقيمة الذات الفاعلة، وانتوني جيدنز ومطالبته بالثقة الفعالة، وتالكوت بارسونز ورغبته في الثقة الأدائية) وقد ذكر جيدنز "أن علينا أن نكف عن إرجاع الأمور إلي قوه فاعلة غير مدركة ولا مفهومة، وأن نقر بأن البشر هم علة المشكلات وأداه حلها وأيضا ثقة السكان في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع عليهم غداً" (80) وبالتالي ضرورة استثمار تلك الثقة لبناء وتنمية القدرات لتحقيق المستهدف من السياسات والاستراتيجيات الموضوعة، ولكن بتدقيق النظر والبحث في عملية إعداد وصياغة وتنفيذ الإستراتيجية السكانية الأخيرة يبدو أنها جمعت أصحاب المصلحة والثقة المتمركزة في بعض كبار الخبراء وغفلت عن الباحثين الجادين والمتخصصين في الأقاليم، والمراكز البحثية والأقسام العلمية المتخصصة بالجامعات والمنظمات غير الحكومية، مثل أقسام السكان بجامعات (المنيا وحلوان والمنوفية) في حين أكدت وزيرة – السكان – هالة يوسف – علي أن الإستراتيجية السكانية اشترك في إعدادها وصياغتها جميع الأقسام العلمية والتنفيذية والأهلية والإقليمية، وأنها نالت الإجماع في الحوار المجتمعي، الذي لم يطرح إلا علي المعارف وأهل الثقة، وذلك من خلال الملاحظة التتبعية للباحث منذ الإذعان ببداية الإعداد للإستراتيجية السكانية حتي إطلاقها وبداية الإعداد الآن لخطتها التنفيذية .

6- يكاد يجمع علماء الاجتماع علي أن العدالة الاجتماعية الشاملة والمستهدفة، لا تأتي بقرار سياسي، أو منحة قائد أو حزب وغيرة، أو بمحاولة تضييق الفجوة المتسعة بين الأغنياء الذين – مازالوا وسيظلون – يزدادون غني والفقراء الذين يتوارثونه يتضورون جوعا وحرمانا، فمثلا جاء إعلان الحكومة بتطبيق الحد الأقصى والأدنى للأجور، ليواجه تحديات جمة حتي في تنفيذه حتي علي حاملي لواء التثقيف والإعلام و العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان، وبالتالي يستلزم الأمر تهيئة كافة السكان كذلك البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية وغيرها، وهذه البيئة المساعدة لا تهبط من السماء ولا تأتي معونات من الأخرين، ولكنها تتحقق – فقط – بإرادة التغيير الشعبية والسياسية، وبتغيير السياسات والاستراتيجيات الريعية إلي الإنتاجية والتنافسية العالمية واشراك كل الأفراد والفئات ولاستهداف التوافق الشعبي والسياسي من أجل تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي، حتي لا يحدث كما يقول المفكر العربي – محمد الحداد – متهكما علي ما يعرف بالربيع العربي "قامت المؤسسات ولم تقم العدالة، وكتبت النصوص الجميلة ولم يعل صوت القانون،وأدرجت حقوق

الإنسان في المقررات المدرسية من دون أن تتوقف المظالم اليومية والآنتهاكات الصارخة، وابتدعت ألفاظ رنانة بشأن العدالة ولم ينعم المواطن منها شيئاً" (81)

7- يوصي البحث طبقاً لبعض الدراسات السابقة ضرورة دعم فرص البحث والتحليل العلمي لإمكانية الانطلاق نحو التفاؤل البناء حيال مستقبل المجتمع المصري في ظل العصر الرقمي الجديد، والذي يشهد تزايدا وتناميا لإعداد الشباب بكل طموحاته وإيجابيته لا سلبياته وإخفاقاته فقط، فاستثمار الفرص الشبابية من خلال تكنولوجيا التعليم والاتصالات والمعلومات مهيأة للاستثمار والارتقاء بنوعية وجودة الحياة، إذ يبدو المستقبل أقل قناعة ويغدو أساسيا إذا ما أعددنا له ما يحتاج ويلزم من سياسات واستراتيجيات عادلة وشاملة ومنصفة تعيد حق الملايين الصامتين والمهمشين، والمحسوبين وغير المحسوبين في التعدادات والمسوح السكانية، أو استطلاعات الرأي والانتخابات وغيرها، فلسوف يكتبون حقاً أهميتهم في اللحظة التي ينظر إليهم ويعتني بهم ويرسمون مستقبلهم وفق خصائصهم وطموحاتهم وأهداف مجتمعهم حتي تصبح العدالة الاجتماعية واقعياً ملموساً وليست كلها سرابا كما يقول فردريك هايك Fridrek وأنصاره ولنتذكر قول الفيلسوف كانط Kant من أجل دحض اليأس (لو كانت البشرية تتطور دوما نحو الأسوأ لكانت قد فنيت بالفعل منذ عهد طويل من تلقائها) فلا شك أننا بحاجة لبناء وتوظيف قوة العقل لتتفوق علي عقل القوة،

كما يمكن الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة، منها تجربة اليابان صاحبة السياسة السكانية الأسبق والأنجح يعترفون ويستشرفون المستقبل دوما من خلال تأكيدهم فيها علي أن (مواردنا الطبيعية محدودة ولكن قدراتنا الإبداعية لا حدود لها) our national resourse are limited, but our creativity unlimited [82]

8- ومن المقترحات البحثية والرؤي الاستشرافية للبحث ضروري تشكيل لجنة وطنية جامعة لكافة التخصصات العلمية والعمرية والنوعية والفئوية والمكانية لإعداد وتنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية القومية للسكان والتنمية مركزيا ومحليا، حتي يمكن المتابعة والتقييم المرحلي والزمني ولا يكتفي بالدور التنسيقي لوزارة السكان وفروع المجلس القومي للسكان مع الوزارات والهيئات الأخرى كما هو متبع الآن.

9- يقترح الباحث ضرورة تقوية أواصر العلاقة بين وزارة السكان وفروعها بالمحافظات بالجامعات والكليات والأقسام العلمية المتخصصة بالأقاليم، والتي تمثل بيوت خبرة علمية وفنية تساعد في تقديم الدعم الفني لمسئولي فروع المجلس القومي للسكان بالمحافظات فيما يتعلق بإعداد وصياغة الخطة التنفيذية للإستراتيجية السكانية، فمثلاً يمكن اختيار احد أعضاء هيئة التدريس أو اثنين من المتخصصين في كل جامعة ضمن فريق عمل المجلس القومي للسكان، ويساهم في الدعم الفني والتدريب المهاري للعاملين بالمجلس وكذلك إعداد

وصياغة التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ وتقييم الانجازات وتقديم الدروس المستفادة والتوصيات اللازمة لتفعيل الايجابيات والتصدي للسلبيات.

وهكذا يمكن استخلاص أن تتضمن الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015: 2030 ومبادئها وأهدافها للعدالة الاجتماعية واستحقاقاتها لم يأتي من فراغ، وإنما جاءت نتيجة بحوث علمية وجهود إنسانية منذ القدم متواترة ومتنوعة، ويعكس عمق الأزمة والفجوة والتفاوت الصارخ بين الأفراد والفئات والتجمعات النائية والعشوائية، ومن جملة التحديات والضغوط السكانية والقوي الثورية، التي تري أن دولة المواطنة "كذبة كبيرة" في ظل محاباة التشريعات والسياسات لمن يملكون اليوم الثورة والسلطة والقدرات المتهيئة لذلك، والمتراكمة عبر عقود ماضية جعلت الكثيرون يرون حقيقة العدالة الاجتماعية لهم وبهم ولمجتمعهم مجرد شعار معلن ومفهوم مبهم، وهو ما يجعل المواطنة النشطة والاندماج الاجتماعي اللازم وغيرها لتحقيق السياسات والإستراتيجيات العامة والخاصة أمراً صعباً ويستلزم المزيد من الجهود المشتركة [83] والشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية خطابا وممارسة، وكما يقول البحارة المهرة "لا توجد مطلقا ريح مواتية لمن لا يعرف إلي أين هو ذاهب" وها هو الأمين العام للأمم المتحدة يقول في تقديمه لخطة التنمية لما بعد 2015 "لم تنشأ النواقص بسبب استحالة تحقيق الأهداف أو بسبب ضيق الوقت فنحن قد حدنا عن المسار بسبب عدم الوفاء بالتزامات وقلة الموارد ونقص التركيز وغياب المساءلة"[84] وأملاً ولزاماً واستشرافاً للمستقبل يمكن القول أن تنفيذ الإستراتيجية السكانية لأهدافها وخاصة ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، يمكن تحقيقها ما بقيت النفوس عامرة بروح مقاومة الظلم والإقصاء، واستنهاض الإرادة الذاتية والشعبية، وتعاون الشركاء، والاستهداف الجغرافي والعمري والفئوي والنوعي، مع خطة زمنية متعددة المراحل لخلق وتوسيع شبكة ومظلة الحماية والأمان الاجتماعي والصحي، وتنفيذ القوانين واللوائح الداعمة لها، بالإضافة إلي تحسين وتنمية الخصائص السكانية طوال دورة الحياة.

المراجع

1- القران الكريم ،سورة المائدة ،الآية 8 .
2 – أنظر:
- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون،دار ابن خلدون ، الإسكندرية ، د.ت،الجزء الثاني ،الفصل الرابع والعشرون ، ص ص،201-203.
- محمد أحمد عبد الغني، العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة ، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الاوزاعي، بيروت لبنان، 2004،ص ص ،16:17.
3- أنظر:
- انجلو كورليت وآخرون، رولز وهابرماس في الظرف الكوز مولبتاني، ترجمة نجيب المحجوب الحصاوي، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 168، السنة الثلاثون، يناير فبراير2013، ص ص 32:13
- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفي ناصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 387، ابريل2012، ص ص 16:15.
4- حسين عبد العزيز سيد، الأبعاد السكانية في إطار أهداف التنمية الشاملة المستدامة لما بعد 2015، اجتماع مسئولي اللجان الوطنية للسكان، إشراف الأمم المتحدة وآخرون، القاهرة، في الفترة من 16:18 مارس 2015م ،- www.my world2015.org/?page=results تاريخ الدخول علي الموقع 2014/2/20م.
5- ابتسام الجعفراوي، التنمية والعدالة الاجتماعية،: نحو اقتصاد تضامني جديد، ورقة بحثية في أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر بعنوان (المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري: قراءة مستقبلية) في الفترة من 16:18 فبراير 2015، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص.346
6 – حصل الباحث علي كل هذه الاستراتيجيات قبل إطلاقها وتابع مجريات إعدادها وإعلانها وتحديد خططها التنفيذية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع عليها في وزارة الدولة للسكان، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، ووزارة الصحة، قطاع تنظيم الأسرة والسكان، وكانت بدايات الإعداد والصياغة الأولية لها في أعمال ومدخلات ندوة "الملامح الجديدة للسياسات والاستراتيجيات السكانية بعد ثورتي يناير ويونيو وفي ظل رئيس جديد" المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 2014/6/11 بمعهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة بالمشاركة مع جمعية الديموجرافيين المصريين.
7 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، أبريل 2015،القاهرة.
8- ابتسام الجعفراوي، التنمية والعدالة الاجتماعية، نحو اقتصاد تضامني جديد، مرجع سابق، ص ص 361:329.
9 – أيمن عبد المعطي، العدالة الاجتماعية: الطريقة لاستكمال الثورة في مصر "دراسة حالة حول مطالب الجماهير وممانعة السلطة"، ورقة بحثية في مؤتمر(العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورة العربية)، منتدي البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبرج، القاهرة في الفترة من 19:18 مايو 2014،ص67.
10 – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
- أماني مسعود، تضمين الهوامش بين الأحقية والتمكين، مجلة أحوال مصرية، العدد 53 السنة الثانية عشر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة صيف 2014،ص ص 26:17.

– هناء عبيد، تنمية المناطق الحدودية في مصر، للعدالة وجه مكاني، المرجع السابق ص ص 37:28.
– مراد دياني، اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة قطر، العدد 5، المجلد الثاني، صيف 2013، ص ص 48:25.
11 – ريتشارد كولودج وآخرون(محررون) ، تقرير حالة سكان العالم 2012(بالاختيار وليس بالصدفة: تنظيم الأسرة، وحقوق الإنسان والتنمية)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2013، الاستعراض العام(د:ز).
12- w.t.s Gould, population and development, Routledge, London and new York, 2009, p 214.
13- john F. May, world population polices: their origin,evolution and impact ,springer, new York, 2012, pp 207:208.
14-Behrooz Morvaridi, social justice and development , Palgrave Macmillan, new York, first published, 2008, pp 5:8.
15- أنظر:
– فهمي جدعان، العدل في حدود ديونطولوجيا عربية، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، العدد1 المجلد الثاني، صيف 2013، ص ص 50:27.
– محمد أحمد عبد الغني، العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر التربوي الإسلامي، مرجع سابق، ص ص15:10.
16 – عن ارتباط مفهوم العدالة الاجتماعية بالسياسات السكانية والاجتماعية والمفاهيم المشتركة ... لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
- Australian catholic Bishops Conference, Lazarus at our gate: A critical Moment in the fight Against world poverty (social justice statement 2013:2014)
-تاريخ الدخول علي الموقع 2014/4/10 .www.socialjustic.cathalic.org.ou
- United Nations (Department of economic and social affairs), Division for social policy and development), social justice in an open word: the role of the united nation, new York, 2006.
17 – إبراهيم العيسوى، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية (مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، الطبقة الوالي 2014، ص ص 15:14.
18 – احمد زايد: دولة العدالة الاجتماعية، مركزية القيمة ولامركزية الحكم، سلسلة أوراق للحوار، مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) الإصدار الأول، القاهرة، أبريل 2011 ،ص.8
19– عزمي بشارة، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين ، مرجع سابق، ص ص 26:6.
20– امارتيا سين، فكرة العدالة، نقلة إلي العربية مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، الطبعة الأولي، 2010، ص ص 544:543.
21– ناهد صالح، أسلوب دلفي والسياسات الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، يناير 2009، ص ص 36:1

22- Murray Turoff, the policy Delphi : techeniqes and applications, 2002. متاحة علي الموقع الآتي:
http://is.Njit.edu/pubs/delphi Book/ch3bihtm

23 – محمد العزيز نجاحي(محرر) ، أعمال الندوة الدولية: راهنية ابن خلدون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالتعاون مع الجمعية التونسية لعلم الاجتماع، صفاقس تونس، في الفترة من 17:15 نوفمبر 2006،ص ص 10:8.
و– حسن الساعاتي، ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003،ص ص 133:130.

24 – عزمي بشارة، مداخلة بشأن العدالة، سؤال في السياق العربي المعاصر، مرجع سابق، ص9.

25 – ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص216.

26 – جون رولز،العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، الطبعة الأولي، ديسمبر 2009، ص ص 92:91.
– مراد دياني، اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، مرجع سابق، ص ص 28:27

27– حول آراء واتجاهات آلان تورين في أهمية علم الاجتماع في فهم العالم الجديد وصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية يمكن الرجوع إلي:
– آلان تورين،براديجما جديدة لفهم عالم جديد،ترجمة جورج سليمان،المنظمة العربية للترجمة،بيروت لبنان،2011،ص ص10:3.
– أنيس احمد داني، العلوم الاجتماعية والعولمة والإقليمية، تأملات في الخطاب الرئيس (آلان تورين)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد189، اليونسكو، مايو2008،ص ص 52:47.

28 – جون سكوت وجوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص ص 348:345.

29 – امارتيا سين، فكرة العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص.151

30 – المرجع السابق، ص ص560:559.

31 – أنيس احمد داني، العلوم الاجتماعية والعولمة والإقليمية، تأملات في خطابات الرئيس آلان تورين، مرجع سابق.

32 – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
– انتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010،ص ص 103:102.

33– المنتدي الدولي للعلوم الاجتماعية (تقرير موجز عن الترابط بين السياسات) ترجمة زين العابدين سيد محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 189، الطبعة العربية مايو 2008، ص ص 70:53.

34 – تشارلز آر. بيتز، فكرة حقوق الإنسان ، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة رقم 421، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير2015، ص ص 14:13.
- josha cohen, minimalism about human rights, journal of political philosophy , No.12, 2004, pp 210:190.

35 – المنتدي الدولي للعلوم الاجتماعية (تقرير موجز عن الترابط بين السياسات)، ترجمة زين العابدين ، مرجع سابق، ص ص55:54.

36 – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
- shanta deverazan ,the economic of social justice, world bank, 2014,

- www.WorldBank.org/future development 2014. : متاح علي
تاريخ الدخول علي الموقع 2015/3/2م.
- البنك الدولي، التقرير السنوي 2013 بعنوان (إنهاء الفقر المدقع وتعزير الرخاء المشترك) .
37 - ناهد صالح، التقريرالاجتماعي المصري (نحو مؤشرات لرصد العدالة الاجتماعية)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2008، ص ص 39:40.
38- Darown Acemoglu, Jeams Robinson , why nations fail: the origins of power, prosperity , and poverty, profile book ltd ,London, 2012
39- Ibid, pp 479:476.
40 - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:-
- دالبيروهاك، لماذا تخلى اقتصاد التنمية عن الفقراء،ترجمه رشيد أوراز،مجله منبر الحرية،المغرب ،29أبريل 2014م.
- Bent hansen,The political Economy of poverty,equity,growth,Egypt,turkey,oxford university press ,new york,1991.

41 -هويدا عدلي الفقر والسياسات العامة في مصر،دراسة توثيقية تحليلية ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة متاحة علي:www.eucegypt edu/src/research تاريخ الدخول للموقع 2014/10/15م.
42- Tomas piketty, capital in the twenty, first century , translated by Arthur goldhommer , Massachusetts, the Belknap press of Harvard university press, Cambridge, London, 2014,
43- www.united Nations org/ar/events/social justice ay/>
44 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U N D P) ، تقرير التنمية البشرية 2013(نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم التنوع)، النسخة العربية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا) ، 2013، التمهيد ص.4
45 - ماجد عثمان:المشكلة السكانية في مصر، جريدة الشروق المصرية،2014/11/6م ،صن7.
46- المجلس القومي للسكان وآخرون،الإستراتيجية القومية للسكان2015:2030،القاهرة، ديسمبر2014، ص ص 4-5.
47- المرجع السابق ص ص 10-11.
48- نادية سليمان حليم، التحولات الديموجرافية والسياسية السكانية، رؤية تحليلية، ضمن أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر بعنوان "المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري قراءة مستقبلية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في الفترة من 16-18 فبراير 2015.
49 - ابتسام الجعفراوي، التنمية والعدالة الاجتماعية، نحو اقتصاد تضامني جديد ، مرجع سابق.ص ص،15-16.
50 - علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية، مرجع سابق. ص،.45
51- الخولي سالم ابراهيم الخولي، تصور لخطة إستراتيجية لحل المشكلة السكانية في مصر: في ضوء تحليل sowt analysis ، بحث مقدم إلي المؤتمر السنوي الثالث والأربعون لقضايا السكان والتنمية :الواقع وتحديات المستقبل ما بعد 2015، المركز الديموجرافي بالقاهرة، في الفترة من 15- 16 ديسمبر 2014.
52- أمل محمود الغنيمي، رؤية مستقبلية للعدالة الاجتماعية كمدخل لضمان جودة الحياة، المرجع السابق.

53 – ماجد عثمان وآخرون، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموجرافي، دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص ص 156:138.

54 – أيمن عبد المعطي ، العدالة الاجتماعية، الطريقة لاستكمال الثورة في مصر "دراسة حالة حول مطالب الجماهير وممانعة السلطة" ، مرجع سابق، ص ص 82:63.

55 – يوسف كرباج: هل تؤدي الثورة الديموجرافية إلي ثورة ديموقراطية؟ نموذجا للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد3، المجلد الأول ، شتاء 2013، ص ص 22:7.

56– John F.May, Effectiveness of population polices in (John F.May :world population polices) op cit,pp, 207:230.

57 – معهد التخطيط القومي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها في التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 219 القاهرة، فبراير 2010.

58– نادية حليم وآخرون، تقويم السياسة السكانية في مصر، 4أجزاء ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، في الفترة من 1994 حتي 1998.

59 – هدي رشاد الخبرات الدولية في مواجهة التحديات السكانية، ورقة بحثية مقدمة إلي "ندوة التحديات السكانية والسياسات المطلوبة في مصر المستقبل" الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في الفترة من 26–27 ديسمبر 2011.

60 – باري ميركن، المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها والتحديات والإمكانات المتاحة، سلسلة أوراق بحثية ضمن تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2010.

61 – معهد التخطيط القومي، آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(216)، القاهرة، أغسطس 2009.

62- W.T.S. Gould, Egypt and the prospects for a demographic dividend ?, in (W.T.S. Gould: population and development),op cit, pp 210:215.

63- Jane Jenson and Denis Saint- martin, New Routes to social cohesion ? citizenship and social investment state , Canadian Journal of sociology متاحة علي: 2014/12/14م. www.Jstar.org

64 –.جوزيف مايون ستايكوس،السياسات السكانية والإنماء، في (الإطار السكاني: جمع البيانات، التحليل الديموجرافي، السكان والتنمية)، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، 1978، ص ص 333:321.

65- Gary Becker, Human Capital : A theoretical and Empirical analysis with special Reference to education-"3 rd"- the university of Chicago press , Chicago ,1993.

66 – مصطفي فايد، تقرير وزارة الزراعة، جريدة الجمهورية، العدد 22407، 4مايو 2015،ص.3

67 – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
– البنك الدولي ، فتح الابواب، المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2013.

68 – المجلس القومي للسكان وآخرون: لا لزواج الأطفال (إستراتيجية الحد من الزواج المبكر)، القاهرة، 2014، ص.5

69- عن الحق في المساواة والحق في التنمية والعدالة الاجتماعية وضرورة المساءلة الاجتماعية يمكن الرجوع إلي:
- مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية، التجانس الغائب، مجلة المستقبل العربي ،العدد 423، السنة السابعة والثلاثون، مايو 2014، ص ص 138:148.
- الأمم المتحدة (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان) : من سيخضع للمساءلة؟، حقوق الانسان وخطة التنمية لما بعد 2015، متاح علي :www.ohchr.org
70- وليد عبد السلام ،خطة تنفيذية للمحافظات لخفض المواليد ،اليوم السابع ،2015/3/8
71- مي الشامي، تغطية للمؤتمرالصحفي لوزارة الدولة للسكان ،يوم 2015/5/3 ، متابعة موقع اليوم السابع.
72- مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية القانونية، في السياق الديموجرافي الجديد، التقرير الرابع، صيف 2013،ص16.
73- إيمان عبد الحكم البطران، تأخر سن الزواج لدي الشباب الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،الطبعة الأولي، 2014،ص ص 84:85.
74- www.albawabhnews.com/1260272
75- حسين عبد العزيز سيد، السياسة السكانية: الفرص الضائعة، مرجع سابق، ص 13.
76 - ماجد عثمان "الزيادة السكانية: ضمان لقوة الدولة أم معوق للتنمية؟" ، جريدة الشروق، الخميس الموافق 2014/11/6 ،ص،7.
77- برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمدين راشد آل مكتوم ، تقرير المعرفة العربي للعام 2014(الشباب وتوطين المعرفة) ، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الأمارات العربية، المتحدة،2014، ص49.
78 - عبد الباسط عبد المعطي، المسألة السكانية في مصر، في (عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: السكان والمجتمع) ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص249.
79- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمرالدولي للسكان والتنمية،القاهرة في الفترة من 13:5 سبتمبر1994، ص ص 43-44.
80 - انتوني جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعارف رقم 286، الكويت، اكتوبر2002، ص30.
81- محمد الحداد، جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية، مرجع سابق،ص57.
82 - مختار الجمال، نماذج التنمية في شرق آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق سياسية، العدد 3، أغسطس 1995، ص5.
83 - لمزيد من التفاصيل حول علاقة المواطنة بالاندماج الاجتماعي وتحقيق السياسات والأهداف الموضوعة يمكن الرجوع إلي:
- علي عبد الرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجاً، ورق بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة في الفترة من 30-31 مارس 2013.
- ira harkaiy, the role universities in advancing citizenship and social justice in the 21 century.

متاح علي:
www.sagcpublication.com تاريخ الدخول 2015/1/10م.
84- الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، من سيخضع للمساءلة؟ ، مرجع سابق، الافتتاحية.